

الأسواق الآجلة للمواد الأولية: التحوّل من سلع إلى منتجات مالية

وداد بوفافة و د. عبد الله منصوري

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص

يحاول هذا المقال، البحث في ظاهرة التحوّل التي عرفتها المواد الأولية، من موارد طبيعية إلى سلع ثم إلى منتجات مالية و ذلك انطلاقاً من الأداء البارز للأسواق الآجلة للمواد الأولية (السلع الأساسية)، حيث كان لهذا التحوّل أثر كبير على آلية تشكّل أسعار المواد الأولية من جهة، وعلى عوائد الصادرات وفاتورة الواردات من جهة أخرى، كما يتساءل عما آلت إليه استراتيجيات التنمية المعتمدة على إيرادات المورد الطبيعي وذلك انطلاقاً من المحاور التالية:

- 1- الموارد الطبيعية كسلعة وإشكالية تسعيرها.
- 2- الأسواق الآجلة وإدارة المخاطر السعرية.
- 3- القضايا التي تطرحها المواد الأولية.

الكلمات المفتاحية: مواد أولية، موارد طبيعية، سوق آجل، منتجات مالية، اقتصاديات المواد الأولية.

Résumé

Cet article étudie le phénomène de la transformation que connaissent les matières premières, depuis leur forme première de ressources naturelles, à celle de marchandises, jusqu'à leur forme finale de produits financiers proprement dits. De manière générale, cette étude s'intéresse à l'évolution des marchés à terme des matières premières. Leurs évolutions jouent ainsi un rôle important, aussi bien dans la formation des prix des matières premières, que dans la détermination des recettes d'exportation et de la facture des importations. Cet article pose la question de la pertinence des politiques de développement basées sur l'exploitation des ressources naturelles, à partir de trois axes principaux :

1. Les ressources naturelles comme marchandises et les conditions de formation de leur prix.
2. Les marchés à terme et la gestion des risques des prix.
3. La pertinence développementale des politiques fondées sur l'exploitation des ressources naturelles.

Mots clés : matières premières, ressources naturelles, marché à terme, produits financiers, l'économie des matières premières.

Abstract

This article revolves around the chain transformations experienced by raw materials since their first natural form of natural resources, their commodity form proper, until their final transformation as financial products. This study is conducted within the framework of raw materials forward markets tendency. Such transformations are determinant in regard to both price formation mechanism of primary products, and export earning as well as import bills. This article raises particularly the question of the relevance of natural resources based development strategies from the stand points of three main concerns:

1. Natural resources as commodities and their pricing formation conditions.
2. Forward market and price risk management.
3. Developmental appropriateness of policies based on the exploitation of natural resources.

Keywords: Raw materials, natural resources, forward markets, financial products, the political economy of raw materials.

2- الأسواق الآجلة وإدارة المخاطر السعرية.

3- القضايا التي تطرحها المواد الأولية.

المحور الأول: الموارد الطبيعية كسلعة

وإشكالية تسعيرها

يتضمن مصطلح "المواد الأولية" حقائق متنوعة⁽¹⁾ ولدى يتوجب تقديم تعريف شامل له ولتطوره:

- تعرف المواد الأولية بكونها منتجات قاعدية خام ذات مصدر طبيعي أو مستخرجة من الطبيعة ويعمل التحويل الصناعي⁽²⁾ على تجميعها أو تحويلها لكي يمكن بيع كمية معتبرة منها في الأسواق الدولية⁽³⁾.

و يمكن من خلال التعريف السابق التأكيد على النقاط التالية:

1°- أن مصدر المواد الأولية هي الطبيعة: فالتعريف لا يتوقف عند حدّ كرم الطبيعة إنّما المادّة الأولية هي حاصل سيرورة إنتاج أساسها الأرض أو باطنها ومنه عندما يصبح المورد الطبيعي محل استغلال وتحويل يطلق عليه "مادة أولية" بالنسبة للنشاط الاقتصادي الذي يتركز عليه.

2°- أن سيرورة الإنتاج تشير إلى مستوى معتبر من التكنولوجيا⁽⁴⁾ والتي تسمح باستغلال هذا المورد الطبيعي واستخراجه وتحويله إلى منتج قاعدي موجّه لتلبية مستوى معيّن من الاستخدام النهائي. ويتنوع هذا المنتج النهائي باختلاف مستويات التصنيع العديدة وتهدف العمليات التحويلية بصفة أولية إلى إعطاء هذه المنتجات خصائص نوعية موحدة إلى جانب تسهيل عملية نقلها وذلك تفاديا لمشكل كبر الحجم و التقليل من التكاليف.

3°- أن المقصود بالاستعمال النهائي للمادّة

الأولية - سواء في شكلها الخام أو بعد تحويلها (نصف مصنع) - هو تلبية الاستهلاك النهائي الذي

تشير مصطلحات: الموارد الطبيعية والمواد الأولية والمنتجات القاعدية والسلع الأولية أو الأساسية إلى مفهوم واحد، يدلّ على مستويات مختلفة من التحليل تعكس مكانة المورد الطبيعي وتطوره في بناء استراتيجيات النمو والتنمية حيث تعتمد عليها البلدان المصدّرة للمواد الأولية في رسم استراتيجية تنميتها. وتعد أسعار "المواد الأولية" رهانا اقتصاديا دائم الأهمية وأحسن مثال على ذلك أثر تغيرات أسعار البترول على مداخل البلدان المصدّرة وعلى تقلّبات الأسعار في أسواق باقي السلع الأخرى.

وتؤكد معطيات التاريخ المعاصر للأسواق الدولية للمواد الأولية واقتصادياتها على حقيقة تتمثل في أنّ هذه الأسعار أصبحت تتحدد على مستوى الأسواق المالية وبالأخص على مستوى "أسواق المشتقات المالية" ممّا يعني تحوّل طبيعة المواد الأولية من سلع تتحدّد أسعارها في الأسواق التجارية الدولية إلى منتجات ومشتقات مالية تتحدّد أسعارها في الأسواق المالية الدولية.

يبحث هذا المقال في ظاهرة التحوّل التي عرفتها المواد الأولية من موارد طبيعية إلى سلع ثم إلى منتجات مالية وذلك من خلال الأداء البارز للأسواق الآجلة للمواد الأولية (السلع الأساسية). إنّ هذا التحوّل كان له أثر كبير على آلية تشكّل أسعار المواد الأولية من جهة، و على عوائد الصادرات وفائتورة الواردات من جهة أخرى، سواء تعلّق الأمر بالدول المنتجة منها أو المستهلكة ويتساءل هذا المقال كذلك عمّا آلت إليه استراتيجيات التنمية المعتمدة على إيرادات الموارد الطبيعية وذلك انطلاقا من المحاور التالية:

1-الموارد الطبيعية كسلعة وإشكالية

تسعيرها.

عكس المنتجات الصناعية التي تكتسب هذه الخاصية من جراء سيرورة التحويل التي تخضع لها. هذا التجانس الكبير بين وحدات المادة الأولية له أثر عميق لأنه يشمل جملة من الشروط يجب أن تتوفر في نفس الوقت لتقدم المنتج النهائي و أي تغيير ما يعني نوعية أخرى من المادة الأولية لكنها تحافظ على خاصية التجانس مثال: حبات الذرة فهي متجانسة في الحجم واللون والمكونات وتتطلب ظروف زراعية معينة لجني محصول جيد لكن بإتباع ظروف أخرى في الزراعة قد تؤدي الى تغيير في الحجم أو اللون (درجته) لكنها تعطي دائما منتوجا متجانسا. ولذا فإن تجانس المواد الأولية لا يلغي وجود نوعيات عديدة من نفس المادة الأولية تتوافق واحتياجات معينة.

وبالموازاة مع درجة التجانس فإن المواد الأولية تتميز كذلك بصعوبة كبيرة في إحلال مادة مكان مادة أخرى⁽⁸⁾ فمثلا: حبوب الذرة الموجهة لصناعة "الفشار" تختلف عن تلك الموجهة للاستهلاك العادي، كما أن الأرز والقمح كلاهما مواد أولية من فئة الحبوب لكن في حالة غياب إحداها فانه يصعب على المتوفرة منهما تعويضها.

ب- توجد جغرافي غير متعادل على المستوى العالمي مقابل استهلاك يتسم بالشمولية على المستوى العالمي: فعلى سبيل المثال نجد أن 98% من الإنتاج العالمي لمادة البلاستيك توفره ثلاث دول وهي: جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفي الوقت نفسه فإن 67% من الإنتاج العالمي لمادة الفوسفات لا توفره إلا الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب والصين. إن هذا التركز المتفاوت⁽⁹⁾ تشهده العديد من السلع الأولية وهو ما يؤثر على عرضها الكلي وعلى تمويل الطلب العالمي عليها. كما أن المنتجات الزراعية⁽¹⁰⁾ تعرف

يُهدف إليه مع العلم أن التكنولوجيا هنا هي شرط أساسي لاستخراج المورد أو تحويله حتى يتم الحصول على منتج قاعدي يكون مادة أولية لبداية عملية إنتاج وتصنيع جديدة⁽⁵⁾ أو إنتاج سلعة على شرط أن يكون سعر هذه السلعة (سلوك سعرها) لا يرتبط بسعر أو سلوك المواد الأولية (على الأقل على المدى القصير).

4- أن المادة الأولية يمكن أن تكون محل صناعة تقتصر على استخراج المورد الطبيعي وتحويله من الصورة الخام التي يتواجد عليها في الطبيعة إلى صورة يمكن تصديرها (منتج قاعدي).

5- أن المادة الأولية لها حضور قوي على مستوى الأسواق التجارية والمالية الدولية⁽⁶⁾ سواء تعلق الأمر بتسعيها أو تجارتها ويرجع ذلك إلى محدودية تواجدها أو ندرتها مع اتساع دائرة الطلب عليها.

إن النقاط السابقة تشير إلى الشروط الواجب توفرها في المورد الطبيعي حتى يرتقي إلى مادة أولية وتعكس في الوقت نفسه مراحل تدرج استعمال المصطلحات حيث توجد في الطبيعة موارد عديدة لكنها لا تمثل مواد أولية لعدم معرفة المنفعة التي تقدمها أو صعوبة الوصول إليها أو استغلالها أو ارتفاع تكاليف تحويلها مقارنة مع الطلب عليها لكن وفي الوقت نفسه وأمام هذا التنوع تبرز جملة من الخصائص المشتركة التي تتميز قطاع المواد الأولية مشكلة مجال بحث دقيق و عميق.

الخصائص العامة⁽⁷⁾ للمواد الأولية:

أ- منتجات متجانسة: يقصد بتجانس المنتجات مدى تماثلها بحيث يصعب التفرقة بين وحداتها- حتى من طرف المنتج نفسه-. وبالنسبة للمواد الأولية فإنها تتميز بدرجة مرتفعة من التجانس على

جيوسياسية بالغة الأهمية مرتبطة بتجارة المواد الأولية تبرز كفخ خفي في غالبية المفاوضات⁽¹¹⁾ التي تتم حول الصفقات التجارية الكبرى للمواد الأولية وبخاصة تلك المتعددة الأطراف منها.

ج° - كبر حجم التداول (كتلة مالية معتبرة): إحدى الخاصيات الأخرى التي تتميز بها المواد الأولية وهي كبر مستوى حجم تداولها وقيمة الصفقات المبرمة عليها فعلى سبيل المثال: يتم يومياً تداول النفط والغاز الطبيعي بقيمة تبلغ نحو ملياري دولار في بورصة البترول الدولية في لندن. كما أن حجم التبادل الذي يتم في سوق لندن بالنسبة للمعادن فأنه يقدر بنحو 2 ترليون دولار سنوياً وفي مقابل ذلك لا يتجاوز إنتاج القمح 500 مليون طن سنوياً و لا يكون محور التداول التجاري منه إلا 50 مليار فقط⁽¹²⁾.

إن هذه الكتلة المالية الهامة المرافقة لخاصية تجانس المنتجات تؤدي إلى تقوية وتعزيز آليات المنافسة مما يجعل عملية مراقبة عرض المواد الأولية والطلب عليها تزداد صعوبة وبالأخص على المستوى الدولي حيث يوجد على مستوى هذا السوق عدة قنوات لعرض المواد مما يقلل من احتمال نقص التموين بالمواد الأولية وانقطاعها.

د° - تقلبات كبيرة للأسعار: تشهد أسعار غالبية المواد الأولية تقلبات معتبرة وعلى فترات زمنية قصيرة. ففي بداية سنة 1974 بلغ سعر مادة السكر 667 دولار/طن وهو مستوى غير متوقع وجد مرتفع وقد فُسر هذا الأمر حين ذلك بانخفاض مستوى المخزون العالمي بنسبة 25% عن مستواه المعتاد ثم تلا ذلك موجة من الانخفاضات في أسعار هذه المادة خلال نهاية السنة نفسها. وفي عام 1980 عاود سعر الطن من السكر الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 645 دولار/الطن و يسجل بعد ذلك

هي الأخرى نفس مستوى التمركز والتوزيع الغير متعادل حيث أن هناك مثلاً ثلاث دول تنتج 88% من صادرات المطاط الطبيعي وهي: تايلاندا وماليزيا واندونيسيا في حين 80% من صادرات مادة الكتان (lin) تنفرد بها كل من استراليا وزيلندا الجديدة أما القمح فيتركز إنتاجه في كل من الصين والهند والولايات المتحدة وروسيا حيث تستحوذ هذه الدول على أكثر من ربع (1/4) الإنتاج العالمي .

ويبدو أن عدم المساواة في التوزيع الجغرافي على المستوى العالمي للموارد الطبيعية هي مصدر الفائض الذي هو أساس وجود مبادلات دولية هامة ومعتبرة حيث أن المواد الأولية تمثل لوحدها 50% من حجم التجارة العالمية و66% إذا أضيفت إليها المنتجات النصف محولة (مصنعة). لكن يجب على هذه الأرقام أن لا تحجب بعض الحقائق الهامة:

- فرغم هذا التمركز الشديد في توزيع المواد الأولية فأنه لا توجد سوى قلة من الدول فقط تتمتع بتوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبالنسبة للبلدان المستوردة فإنها تبقى في حاجة الى تحقيق تغطية احتياجاتها الأساسية من السوق الدولي بينما تكون البلدان المصدرة تتمتع بمخزون معتبر وتبحث عن ضمان قناة لتصريف فوائضها. إن أغلب الدول التي تتوفر على احتياطات من المحروقات هي بلدان لديها عجوزات في المواد الزراعية وهي في أغلبها دول نامية وبالتالي فإن الفوائض التي تحققها من تصدير المواد الأولية (المحروقات الخام) الى الأسواق الدولية تمثل الزهان الأساسي لعملية التنمية في هذه البلدان.

- أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن تصريف فوائضها من المنتجات الزراعية أو الطاقوية لا يرهن مستقبل تنميتها. وبالتالي فإن هناك رهانات

من سنة 2011 ويتجاوز عتبة 100 دولار؟. وقد اتسعت دائرة التبريرات لتشمل عوامل أساسية تؤثر مباشرة على آليتي العرض والطلب مثل: الطلب الكبير الذي عبرت عنه الدول الناشئة مثل: الصين والبرازيل... الخ إلى جانب حالة الركود الاقتصادي الذي عرفته البلدان الرأسمالية المتطورة. لتتعدى (هذه التبريرات) إلى وجود الفقاعات المضاربة المالية في أسواق المواد الأولية وفي الأسواق المالية بشكل خاص.

ومن جهة أخرى فإن أسواق المواد الأولية مثلها مثل الأسواق المالية لديها مؤشرات تعكس أداءها وتسمح بقياسه أشهرها مؤشر CRB⁽¹⁴⁾ (Commodity research Bureau) الذي يصدره "مكتب الأبحاث عن السلع الأساسية" وهو عبارة عن سلة من القيم المنقولة المرتبطة بمختلف المواد الأولية المتعاقد عليها. ان تتبع تطور هذه المؤشرات يسمح بتكوين صورة عن حالة أسواق المواد الأولية وعن أسعارها. ولتقديم صورة أوضح عن حالة السوق وتسهيل متابعة تطوره فقد فصل هذا المؤشر إلى مؤشرات جزئية كل منها يعبر عن فئة معينة من المواد كما يبدو من الجدول التالي:

أسوأ انخفاض له في الفترة الممتدة ما بين 1998-1999 حيث بلغ 250 دولار/الطن. وقد فسّر هذا التقلّب في الأسعار بالتذبذب في حجم المخزون العالمي من السكر بالإضافة إلى لجوء بعض الدول المصدرة إلى دعم مصدري السكر لديها بهدف التخلص من المخزون المتراكم لديها. كما عرفت أسعار القهوة من جهتها تقلبات معتبرة حيث تضاعف السعر 6 مرات في الفترة الممتدة ما بين 1975-1979 كما يمكن ملاحظة نفس حجم التغيير بالنسبة لمنتوج الكاكو والذي بعد الارتفاع الذي عرفه سنة 1977 انخفض بصفة شبه مستمرة خلال سنوات الثمانينات وذلك خلال فترة الجفاف في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1983-1984⁽¹³⁾. ان معظم التبريرات المقدّمة لتفسير هذه التقلّبات كانت تذهب الى وجود تذبذبات في أساسيات أسواق هذه المواد ناتجة عن اختلالات التوازن ما بين العرض والطلب بسبب وجود اختلال بين الإنتاج والطلب ولكن هل هذه التبريرات و التفسيرات تكفي مثلا لإدراك انتقال سعر برميل البترول من 20 دولار في جانفي 2002 الى 134 دولار في جويلية 2008 وانخفاضه بعد ذلك الى 41 دولار في ديسمبر 2008 كي يعاود الارتفاع مرّة أخرى خلال السداسي الأول

وزن هذه الفئة ضمن للمؤشر العام	المواد المكونة لهذه الفئة	طبيعة المواد الأولية
17,6%	النفط الخام، الغاز الطبيعي، البنزين	الطاقة
17,6%	الذرة، الصوجا، القمح	مواد غذائية
11,8%	النحاس، القطن	مواد صناعية
17,6%	الذهب، البلاتين، الفضة	المعادن النفيسة
11,8%	الأبقار و الخنزير	الأنعام
23,5%	الكاكاو، القهوة، عصير البرتقال السكر	منتجات هجينة

المصدر:

HOUILLOON CHARLES-ALEXANDRE (2005). Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie. Page 84.

الاستقرار السعري كتدعيم أسعار المواد الغذائية الأساسية وتثبيت سعرها على المستوى المحلي إلى جانب وضع قيود صارمة (احتكار) على عملية الاستيراد والتصدير وذلك قصد عزل الأسواق المحلية عن معطيات الأسواق العالمية. كما عرفت المواد الأولية المعدنية من جهتها أيضا مثل هذه الممارسات من طرف الدول المنتجة لها لما تحتله من مكانة مهمّة في تركيبة صادراتها فقد نشأ عدد من الكارتلات بقصد التحكم في العرض وأشهر مثال على ذلك: منظمة الدول المنتجة للنفط "الأوبك" (OPEC) والتي كانت تسيطر على نصف إنتاج العالم من النفط وعلى نحو ثلاثة أرباع تجارته. وقد أبدت هذه الممارسات فعالية مبدئية في تحقيق جملة من الأهداف كالاستفادة من سعر يعكس مباشرة تكاليف الإنتاج أو توفير السلع الأساسية بأسعار توافق القدرة الشرائية المتدنية لكسب رهان السلم الاجتماعي... الخ⁽¹⁶⁾.

إنّ مثل هذه السياسة: قد تحقق هدف الدول لكنها تزيد من أعبائها لأن الفائض المحقق على مستوى المنطقة التي تمّ عزلها سيتم إدراجه بصفة تدريجية على مستوى السوق الدولي فحجم التعديلات مقارنة بحجم المعاملات المنجزة سيؤدى إلى تحريض تحركات سعرية هامة من جهة، ومن جهة أخرى فإنّها ستكون لها آثار وخيمة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽¹⁷⁾.

واعتمادا على ما سبق، يمكن القول أنّ مثل هذه السياسات عملت على تحقيق الاستقرار في السوق المحلي من خلال عزله عن الأسواق الدولية لكن في ظل هذه الوضعية فإنّه يطرح التساؤل حول مدى استقرار الأسعار على مستوى السوق الدولي وهذا ما يفترض مرة أخرى الأخذ بعين الاعتبار والتكفل المباشر بالتعديلات المنجزة من خلال مراقبة

انّ تتبّع حركة هذه المؤشرات يمكن من تكوين صورة حول تطور أسعار المواد الأولية⁽¹⁵⁾ وهذا التطور يعكس واقع مختلف الوضعيات العامة التي تميّز مراحل إنتاج (استخراج) المواد الأولية و تجارتها ومن ثمّ فإنّه يساعد على تفسيرها و تحليلها.

إنّ استقرار أسعار السلع الأساسية يفسّر - إلى حدّ كبير - باستقرار العرض والطلب عليها (الأساسيات) ولذلك نجد أنّ هناك على مستوى العرض عوامل كثيرة بمقدورها إحداث تغييرات هامة على الأسعار منها على سبيل الذكر لا الحصر:

✓ الظروف الطبيعية: التي لها أثر حاسم على نوعية المنتج المتداول خاصة بالنسبة للمواد ذات المصدر الزراعي.

✓ الظروف الاجتماعية: مثل الفقر، الأمية.

✓ الظروف السياسية: إذ أنّ غالبية الدول المنتجة للمواد الأولية هي دول نامية تشهد حالات من عدم الاستقرار السياسي والأمني مما يعوق عملية تخصيص الموارد التي لا تكون خاضعة لقواعد و مبادئ اقتصادية موضوعية.

أما على مستوى الطلب: فإنّه مرتبط بمستوى المخزون من هذه المواد الأولية حيث أنّ حجم المخزون له تأثير معتبر على حجم استقرار الأسعار. وعند نقل مستوى التحليل إلى المستوى الدولي: فإنّ تحليل العوامل المؤثرة على سعر المادة الأولية يجب أن يمتد و يتوسّع إلى تحليل سلوك الدول المنتجة والمستهلكة. حيث أنّ بعض الدول تعمل على عزل أسواقها المحلية باتباع سياسات حمائية من أجل تحقيق أهداف اجتماعية كحماية المستهلك من عشوائية الأسواق و تأثيرها على الأسعار.

وقد قامت العديد من الدول في المجال الزراعي خاصة بوضع آليات داخلية لتحقيق بها نوعا من

التصنيفات التقليدية منها أو الجديدة والتي تأخذ بعين الاعتبار معطيات و رهانات ضمنية لكل ما يتعلّق بقطاع المواد الأولية.

1°-1- التصنيف التقليدي⁽¹⁹⁾: سمّي كذلك لأنّه يعتمد على معيار مصدر المادة ومجال استعمالها كما أنّه في الوقت نفسه يسمح بتقديم وصف جيد لمجال يغطي المواد الأولية حيث نجد:
أ- المواد ذات المصدر الزراعي: والتي تنقسم بدورها إلى:

- مواد ذات استعمال غذائي: وتشمل الحبوب بأنواعها و النباتات الزيتية و زيوتها(صوجا: حبا وزيتا) و المنتجات الهجينة مثل: القهوة والكاكاو والسكر وعصير البرتقال...

- مواد ذات استعمال صناعي: مثل الخشب، المطاط

ب- المواد ذات المصدر الحيواني: حيث يدرج المورد الحيواني ضمن المصدر الزراعي-على أساس ارتباط تربيته بالأرض- وهو الارتباط نفسه الذي تعرفه جملة المنتجات الزراعية- وهي تشمل الأنعام و لحومها (أهمها الأبقار و الخنازير).

ج- المواد الأولية المعدنية: و هي بدورها تنقسم إلى:

○ معادن حديدية: مثل الحديد، النحاس، الرصاص، المنغنيزيوم...

○ معادن غير حديدية: مثل الفوسفات، البوتاس، الامونياك...

○ معادن نفيسة: مثل: الذهب، الفضة، البلاتين...

○ معادن طاقوية: مثل: بترول، غاز، فحم....

إنّ هذا التصنيف كان محلّ نقد لكونه غير كامل و سطحي، بحيث يمكن التساؤل هنا : وفقا لأيّ خاصية يمكن ترتيب اليورانيوم؟! هل هو معدن أم

الكميات المعروضة سواء عن طرق الحصص أو بالتدخل عبر تسيير المخزونات.

إن زيادة حدّة الاضطرابات التي عرفتھا مرحلة السبعينات كانت نقطة بداية تلاشي فعالية مختلف الأنظمة المعتمدة من طرف الدّول المنتجة للمواد الأولية و التي سعت من خلالها التأثير على عرض المواد الأولية ومنه الى تثبيت السعر عند مستوى يوافق مطالبها. وإلى غاية نهاية 1979، كانت أغلب أسواق المواد الأولية لا تنبأ انتباه العالم⁽¹⁸⁾ إلاّ في حالة اكتشاف ممارسات غير قانونية أو ظهور فضائح مالية ما كما أن حجم المعاملات كان قليلا لكن كل شيء تغير خاصة مع انهيار نظام "بريتن وودز" وتلاشي فعالية نظام "الكارتلات" وأزمة احتمال نفاذ المواد الأولية. وقد انتقلت الأسواق بعدها من حالة التوازن إلى حالة الاختلال وتحولت البورصات التقليدية إلى ساحات مالية.

إن تجانس المنتجات وضخامة الكتل المالية المهمة المتداولة والتغيرات الكبيرة للأسعار هي خصائص تجعل عملية مراقبة أسواق المواد الأولية مهمة صعبة ونتيجة لذلك أصبح من الصعب تعديلها ومعالجة اختلالاتها. فرغم أنّ تمركز العرض غالبا ما يكون قويا فإنّ هذه الأسواق ظلّت تعمل في ظل محيط جدّ تنافسي يصعب فيه -بالنسبة لكل متعامل- التحكم في مجموع حلقات التصريف وتجارة المنتجات محلّ الاتفاق هذا من جهة، لكن ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الخصائص العامة تسمح في أضعف الأحوال بإعطاء وصف أولي ملائم وموافق للإطار الذي تنجز فيه غالبية المعاملات على المواد الأولية.

1°- تصنيف المواد الأولية: إضافة للخصائص المميزة المذكورة سالفًا و قصد تحديد أدقّ لمجال المواد الأولية تظهر أهمية الإمام بمختلف

✓ مواد يكون تجدد مخزونها مرتبطاً بحجم المخزون الموجود مثل: تكاثر الثروة السمكية إن استمررت تواجد هذه الموارد مرتبط بدرجة الحفاظ عليها من طرف الإنسان وإدارته لها بشكل صحيح فمدة التجديد تختلف من مورد لآخر (سنوية، على مدى عدة سنوات) إضافة إلى ذلك لا بد من التمييز بين دورة إنتاج الموارد ودورة الاستثمار إذ يمكن أن تصبح الموارد المتجددة غير متجددة إذا كان معدل استهلاكها أكثر من معدل تجددتها. وبالاعتماد على هذا المعيار فإن مخاطر انقطاع المادة الأولية الغير متجددة يرتبط بجملة من الإشكاليات تتجلى على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: من الناحية البيولوجية حيث أن مخزون المواد الأولية يتواجد بين طبقات الأرض و تتكفل الأبحاث البيولوجية بتحديد مكان تواجده وتقدير حجمه هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يبرز مستوى التكنولوجيا المستعملة كعامل أساسي فقد نجد مناطق من المحتمل جداً أنها تحتوي على مادة أولية لكن يصعب الوصول إليها لاستخراجها واستغلالها ومنه فإن المقصود بمخزون الموارد النافذة هو ذلك الاحتياطي المعلوم والممكن استغلاله.

المستوى الثاني: وهو مرتبط بالتساؤل التالي: هل هذه الاحتياطيات متاحة أم لا؟ والإجابة على هذا التساؤل تشير إلى توزيع هذه المواد التي تتواجد في الأغلب لدى دول نامية تفتقر إلى تكنولوجيا استغلال هذه المواد ما جعلها تلجأ إلى الدول المتقدمة التي هي من يقوم بالاستغلال والاستهلاك وهذا المستوى يأخذ أبعاداً سياسية (نزاعات وحروب أساسها المواد الأولية).

المستوى الثالث: و يرتبط هذا المستوى بظروف استخراج الاحتياطيات الحالية وضغوطات الطلب

مصدر للطاقة...، لكن ورغم ذلك فإن هذا التصنيف يقدم فكرة جيدة عن مجموع المنتجات التي تعتبر مواداً أولية.

1-2-°-التصنيف على أساس العمر الزمني: يعتبر هذا المعيار الأكثر اعتماداً في أغلب الدراسات الاقتصادية⁽²⁰⁾ انطلاقاً من أن أغلب المواد الأولية هي موارد طبيعية وهو ما يؤكد على خاصية الندرة، التي تميزها إلى جانب محدودية مخزونها وفي هذا الإطار يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: أ-الموارد الغير متجددة(القابلة للنضوب): تُعرف بتواجدها في الطبيعة على شكل مخزون ثابت ونفاذها مرتبط بحجم هذا المخزون وتشمل على العموم الموارد الطاقوية. وفي الواقع و من ناحية الزمن التخطيطي فإن تشكلها أو زيادة مخزونها يستغرق زمناً جيولوجياً يزيد على أي مدة زمنية تخطيطية ممكنة وهو بذلك يؤثر على إمكانية الأجيال القادمة في الحصول على هذه الموارد واستغلالها، وفي السياق نفسه يمكن التساؤل عن مستقبل الاقتصاد في حالة نفاذ هذا المخزون حيث يصعب إيجاد بديل له في المدى القصير مما يكون له من آثار على ضرورة تحقيق تعديل جذري في السلوكيات الاقتصادية الراهنة. وتنقسم هذه المواد بدورها إلى:

✓ مواد يمكن إعادة استخدامها مثل: المعادن
✓ مواد لا يمكن إعادة استخدامها مثل: البترول

ب-الموارد المتجددة: سميت كذلك لقدرة المورد على إعادة تشكله وتواجده بعيداً عن أي تدخل أو وساطة من طرف العنصر البشري فهذه الموارد تنمو و تتزايد عبر الزمن ونميز هنا بين:

✓ مواد يتجدد مخزونها بصفة مستقلة عن المخزون المتواجد مثل: مياه الأمطار والأنهار

عانتها تعديل العرض بالنظر الى تطوّر الطلب وحيث يمكن الحديث هنا عن منظمة الدول المنتجة للبترول "الأوبك" ومنظمات أخرى كذلك الخاصة بالمطاط الطبيعي. وقد حققت هذه الآلية إلى غاية الثمانينات نوعاً من الاستقرار في أسعار جملة من المواد الأولية كالبتروكيمياويات والنيكل... وهو الوضع الذي استفادت منه الدول المنتجة: فاستقرار الأسعار يعني استقرار إيرادات الصادرات لكن أمام تنامي حجم التعاملات و زيادة عدد المتعاملين و المشاركين في سوق المواد الأولية أصبح من الصعب تحقيق مثل هذا الاستقرار وتلاشت فاعلية الكارتلات التي أصبحت تواجه تقلبات سعرية كبيرة.

من جهة أخرى: فان المنافسة على المواد الأولية أصبحت شديدة و تغيرت آليات التبادل الدولي وبرزت الاتفاقيات الثنائية والتي كانت في الغالب تبتعد عن معطيات السوق مثل: اتفاق بين الاتحاد الأوروبي CEE ودول إفريقيا، الكارييب والباسيفيك ACP، وهو ما يشير - مرة أخرى - إلى التفرقة بين أسعار التبادل الوطني والجهوي والدولي: فالنحاس ظلّ و لفترة زمنية طويلة يسير من طرف سعر المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية وهو في الوقت نفسه السعر السائد على مستوى السوق التنافسي.

❖ المرحلة الثانية: تشير الى مرحلة تداول المواد الأولية في الأسواق الآجلة. هذا المعيار أصبح شيئاً فشيئاً الأكثر اعتماداً خاصة وأنّ غالبية المواد الأولية يتم التعامل فيها على مستوى سوق تنافسي ونتيجة لذلك ظهرت آليات جديدة تؤثر على التغيرات الكبيرة التي تعرفها أسعار المواد الأولية.

فقد أصبحت أسواق المواد الأولية محل اهتمام عدد كبير من المستثمرين في المواد الأولية في ظل الانفتاح المالي الكبير لما تقدمه من خدمات سواء

وبعبارة أخرى، ما هو مستوى السعر الذي يواجه في حالة الانقطاعات المتوقعة للمادة الأولية سواء عن طريق وضع مناطق استغلال جديدة قيد الاستغلال تتميز بضعف حجم المخزون الذي تحتويه أو عن طريق تشجيع البحث عن المعادن وتطوير تكنولوجيا الاستخراج.

تشير هذه المستويات المختلفة إلى الإشكاليات التي يمكن أن تطرحها مخاطر انقطاع (نفاذ) المادة الأولية وقد كانت نواة لجملة من الدراسات والأبحاث ذات الدلالة على المدى الطويل لأنّ دلالتها لا تبرز إلا على المدى القصير.

1-3-°- التصنيف حسب هيكله الأسواق: قد يبدو هذا المعيار مبهماً⁽²¹⁾ في البداية لكنّه يمكن أن يكون هو المعيار الأنجع لأنّه يأخذ بعين الاعتبار طبيعة السوق محل التعاقد والتفاوض حيث يعكس خصائص العرض والطلب فيه وآثار ذلك على سعر المادة الأولية من جهة، وعلى آلية و شروط انجاز صفقة دولية على هذه المادة من جهة أخرى.

هذا المعيار طرحته خاصية الندرة وضرورة التموين لمواجهة الطلب العالمي على المواد الأولية وعبارة أخرى: هذا المعيار يعتمد على النمط السائد في سوق المواد الأولية سواء على مستوى السعر أو الكمية ويمكن هنا تمييز مرحلتين:

❖ المرحلة الأولى: سوق المواد الأولية كانت عبارة عن سوق احتكارية حيث تم إنشاء منظمات تكفلت بالتحكم في عرض هذه المواد للتأثير على السعر خاصة تلك التي كانت تتميز بتنافسية كبيرة على مستوى السوق الدولي من خلال ما يعرف بـ"الكارتل" و لتؤثر على السعر ويسمى السعر الذي يعتمد في هذه الحالة بـ"سعر المنتج".

وتحاول هذه المنظمات الحفاظ على استقرار نسبي في السعر وشروط الإنتاج حيث تأخذ على

أما بالنسبة للاقتصادي "كينز": فقد عالج الموضوع بإشكاليات أعمق تجاوزت إشكالية نفاذ الموارد الطبيعية حيث دعا في المقام الأول إلى ضرورة اعتماد "المواد الأولية" كمعيار للقيمة وليس الذهب فثروة الأمم تكمن في مخزونها من المواد الأولية وليس من الذهب فقط. بعد ذلك تطرق إلى آليات التبادل المرتكزة على التسليم الآجل و تطور السوق الآجل وأثر ذلك على تسعير المواد الأولية. ويعتبر "كينز" أول⁽²⁴⁾ من استعمل -في سنة 1930 -مصطلح "هيكلية السعر وفق آجال الاستحقاق الآجلة".

في مستوى آخر من التحليل أثار "كينز" مفهوم الربح بأنه ذلك الجزء من رأسمال الذي لا يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بل للمضاربة فيما هو موجود منها وما لذلك من تأثير عميق لـ "المالية" على النشاط الاقتصادي القائم على المواد الأولية⁽²⁵⁾.

وفي 1865: قام "ويليام جيفون" (William Jevons) بدراسة تحليلية ومشفحة لدور الفحم في الاقتصاد البريطاني مبرزا فيها إشكالية نفاذه المنتظرة والمتوقعة وأثار ذلك على الاقتصاد ككل حيث أعلن عن نهاية الثورة الصناعية في بريطانيا بسبب محدودية حقول الفحم.

أما في سنة 1971: فقد أصدر الباحث "فورستر" (Forrester) كتابه الشهير "World Dynamics"، والذي تُبع بتقرير أعمال نادي روما سنة 1972 أين أعيد طرح النقاش حول محدودية الموارد الطبيعية المؤدية إلى توقف النمو من خلال التعرض إلى جميع الموارد المعدنية.

الفترة الثانية: تبدأ بدراسة "لاستير براون" (Lester Brown) والتي تمثل حلقة الربط بين الفترتين حيث أضيف رهان تصاعد الحركات

على مستوى التسعير أو إدارة المخاطر. ويتبع تطور إنتاج و تجارة المواد الأولية فإنّ هذا المعيار هو معيار حاسم و أساسي خاصة عند نقل التحليل الى المستوى الدولي.

2- المواد الأولية في الفكر الاقتصادي:

ينطلق الاهتمام بالموارد الطبيعية من طبيعة الاحتياج الذي تلبيه والمنفعة التي تحققها. وبالنسبة للفكر الاقتصادي فقد أجمع مختلف رواده على مكانة "الأرض" كأهم عامل اقتصادي إلى جانب العمل و رأسمال. و بتتبع الدراسات التي ارتبطت بالموارد الطبيعية و إشكالية استغلالها أو الاعتماد عليها لتمويل التنمية يمكن تسجيل فترتين⁽²²⁾:

الفترة الأولى: كانت مع المدرسة الكلاسيكية (القرن 19) وخاصة "دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس" (1766-1834). فقد تعرضا في كتاباتهما الى الدور الريادي الذي تحتله الأرض كعامل أساسي في الإنتاج. وبالنسبة لـ"ريكاردو" فـ: «إنّ النمو الاقتصادي سيصل إلى مرحلة ثابتة بصفة حتمية وذلك بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة⁽²³⁾، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تناقص درجة خصوبتها». ومن جهته فقد درس "مالتوس" التناقض الموجود والذي لا يمكن تجاوزه والمتمثل في كون زيادة نمو السكان يتبع متتالية هندسية في حين تتبع الأراضي الزراعية المحدودة والموارد أيضا متتالية حسابية.

بالنسبة لكلا الطرحين السابقين نجد أنّهما تمحورا حول استغلال الموارد الطبيعية وإشكالية نفاذها حيث يبرز مفهوم "الربح" الذي تقدّمه الموارد الطبيعية وضرورة توجيه استغلاله بهدف تحقيق عملية التنمية والى جانب التساؤل حول: معدّل استغلال هذه الموارد الذي يحقق الانصاف بين الأجيال الحالية والقادمة؟.

- طبيعة المورد الطبيعي محل الدراسة هو مورد غير متجدد.

- المدة الزمنية لاستغلال هذا المورد غير محددة.

- دالة الطلب على هذا المورد هي دالة خطية تتبع الكمية المستخرجة من هذا المورد.

ومنه فإن: سعر المورد القابل للنضوب يتزايد عبر الزمن بمعدل يساوي الفائدة أو معدل الخصم⁽²⁷⁾. هذا الاستنتاج هو ما يعرف بقاعدة هوتلينج⁽²⁷⁾ ويمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي:

$$P_1 = P_0(1 + r)^t$$

وبعبارة أخرى، تقول قاعدة "هوتلينج" أن سعر المورد في المدة t يساوي سعره في المدة الابتدائية P_0 بأخذ بعين الاعتبار المعدل r . تؤكد هذه القاعدة على الاستنتاجات التالية:

- يعتبر مخزون المورد القابل للنضوب الغير مستخرج من الأرض بمثابة ثروة رأسمالية للمجتمع الذي يملكه. ويصطلح على تسميته بـ"الفرصة البديلة".

- استغلال كمية من المورد النافذ تعني فقدان مستقبلي لدخل هذه الكمية.

- قرار استخراج مورد من الأرض عبارة عن قرار تحكيم ما بين الاستخراج والبيع اليوم و بين ما يمكن أن يحققه المورد من دخل في المستقبل إن لم يستخرج.

- إذا قررت المؤسسة استخراج وحدة معينة من المورد محل الاستغلال فإن قيمة هذه الوحدة المستخرجة تساوي سعر البيع مطروح منه تكاليف الاستخراج. وهذا يعني أنه إذا قررت المؤسسة عدم استخراجها فهذا يشير إلى أن قيمة المورد في الأرض هي أهم من قيمة استخراجها.

البيئية والتركيز على التدهور البيئي الناجم عن نمط استهلاك المواد الأولية وإنتاجها. وقد ذهب بعض الكتاب الى اعتبار ذلك سبباً إلى عدم النمو والتراجع الاقتصادي. وخلال هذه الفترة نفسها وللجمع بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقصد مواجهة تحدي المجتمع الاستهلاكي ثم طرح مصطلح "التنمية المستدامة" كهدف مرجو ومنشود للسياسة الاقتصادية.

وقد تكون إشكالية تسعير هذه الموارد الطبيعية غير بارزة بشكل صريح ضمن محاور الفترتين خاصة خلال الفترة الثانية، غير أنه أعيد طرحها بحدة أمام تنامي نشاط أسواق رأسمال واكتساح المالية الرأسمالية لمجال الموارد الطبيعية.

3- استغلال المواد الأولية: لقد درس التحليل الاقتصادي إشكالية الندرة كخاصية مميزة للموارد الطبيعية واحتمال نفاذها بسبب الاستغلال المفرط.

وقد كان التساؤل الجوهرى متمحوراً حول كيفية قياس الندرة وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج و الأسعار. وقد طرح قواعد تحليل هذه الفكرة "ليونل جراي" (Lionel Gray) ثم طورها "هارولد هوتلينج" (Harold Hotelling) من خلال تقديمه لبحث مفصل في عام 1931 للنظرية الكلاسيكية الجديدة للموارد القابلة للنضوب: من خلال مقاله المعنون بـ"اقتصاديات الموارد النافذة"⁽²⁶⁾ حيث قام بتحديد قيمة المخزون وتطوره و نمط استخراجها تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع. (منافسة، احتكار، التسيير الممركز). وقد تتزامن نشر هذا المقال مع أزمة الكساد ما جعله يمر مرور الكرام ولم يحظ بأي اهتمام إلا في بداية سنوات 1960 وبالأخص مع أول أزمة بترولية.

- الإطار النظري قاعدة "هوتلينج" (قاعدة النفاذ):

ينطلق النموذج من الفرضيات التالي:

1- السوق الفوري (الحاضر): ويطلق عليه أيضا السوق المادي ويقصد به المكان الذي يتم على مستواه التفاوض من أجل تسليم مادي⁽²⁹⁾ و فعلي للسلع الأساسية مقابل تسديد قيمتها عند الاتفاق. في هذا الإطار يمكن تمييز نوعين⁽³⁰⁾ من المعاملات:

أ- المعاملات الفورية: يتم فيها التفاوض مباشرة بين البائع والمشتري على نوعية السلعة المزمع تسليمها وخصائصها وكذا شروط وآلية التسديد حيث تنتهي العملية بصفة أنية بمجرد الاتفاق.

تمثل المعاملات الفورية الطريقة الأكثر بساطة لتصريف السلع وتسويقها لكن في بعض الأحيان ولاعتبار حجم المبادلات المتنامي والمتوسع قد يظهر احتياج بالنسبة للبائع أو المشتري الى ضرورة التسليم وتنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق وهو ما أدى إلى بروز المعاملات "مؤجلة التسليم".

ب- المعاملات مؤجلة التسليم: عبارة عن اتفاق أي بين طرفين شرط تنفيذه لاحقا حيث يتم تحديد جميع بنود العقد: الكمية والنوعية وتاريخ التسليم ومكان التسليم والسعر فهذا العقد هو اتفاق حرّ يتم بالتراضي بين طرفيه وهو ما اعتمد عليه في اشتقاق اسم السوق التي تنجز فيه مثل هذه المعاملات: "سوق التراضي" (سوق غير منظم جزء من السوق المادي).

سمحت هذه المعاملات بتحقيق جملة من المزايا والأهداف فالنسبة للمنتج :

- ضمان تصريف منتوجه خاصة في حالة وفرة العرض فلا داعي لنقله وعرضه والبحث عن مشتري لها.
- ضمان مدخول ثابت من الإيرادات (لأنّ السعر محدد مسبقاً).

- كلما ارتفع السعر فإن ربح المورد ينمو زمنيا بمعادل يساوي معدّل الفائدة مادام الطلب على هذا المورد لن يتغيّر في المستقبل.

- مجموع ما سيتم استخراجها من المورد عبر المدى الزمني لن يزيد عن المخزون الابتدائي.

- تتوقف عملية الاستخراج للمورد الطبيعي عندما تكون تكلفة الفرصة البديلة للمخزون النافذ أكبر من قيمة الاستخراج فهذا يعني أنّ قيمة "عدم الاستخراج" لآخر وحدة مستخرجة تساوي قيمة عدم الاستخراج. وبالتالي إذا أرادت المؤسسة تعظيم ربحها الحالي لا بدّ أن تأخذ بعين الاعتبار الخسارة المستقبلية للإيرادات بسبب الاستخراج الحالي للمورد. وهو ما يؤدي بها إلى المساواة بين قيمة استخراج المورد و قيمته في الأرض في كلّ مرّة.

ساعدت هذه القاعدة في تحليل وقياس الندرة كأساس لاستغلال الموارد الطبيعية ومواجهة إشكالية نفاذها. لكنّها لاقت انتقاد بسبب الفرضيات التي انطلق منها هذا النموذج. في مقابل ذلك تركز جملة من الدراسات الحالية على مراجعة هذه القاعدة خاصة في ظلّ التطورات التي تشهدها الوضعية الاقتصادية عموماً.

المحور الثاني: أسواق المواد الأولية الآجلة وإدارة المخاطر السعرية

لتبيان الدور المتنامي الذي تحتله الأسواق الآجلة للمواد الأولية في تسعير و تداول هذه المواد لا بدّ من فهم آلية عمل الأسواق الآجلة حيث ورغم المكانة المهمّة والاستراتيجية للمواد الأولية في تركيبة أغلب الاقتصاديات نامية كانت أو متقدمة وكذا على صعيد التجارة الدولية أو على صعيد الأسواق المالية فإن سوق المواد الأولية يبقى معروفاً⁽²⁸⁾ لدى المهنيين فقط:

على استخدامها واستهلاكها من طرف المشتري وما يترتب عنها من زيادة في تكاليف الشراء.

◀ **مخاطر النوعية:** يقصد بها احتمال عدم توافق نوعية السلعة المسلمة مع تلك المتفاوض عنها عند تاريخ الاتفاق مهما كانت الأسباب: ظروف طبيعية أو شروط الاستخراج و التحويل و التخزين.

2- الأسواق الآجلة: تعريفها و تاريخ نشأتها يُقصد بالسوق الآجل المكان المنظم⁽³¹⁾ يتم فيه شراء وبيع السلع الأولية بسعر متفق عليه بصفة مسبقة على أن يكون التسليم لاحقا ولكن في تاريخ محدد ويمثل هذا الاتفاق عقدا آجلا بين المشتري والبائع يتم بواسطة وسيط هو عبارة عن عضو في السوق محل التداول يخضع لقواعده و شروطه في إنشاء هذه العقود على مختلف السلع الأساسية المتداولة فيه.

إن الأسواق الآجلة هي امتداد للبورصات السلعية⁽³²⁾ التي تتحدر من معارض القرون الوسطى. وقد تأسست خلال القرن 19 بهدف توفير فضاء واحد لجميع المشتريين و البائعين و تسهيل المفاوضات على السلع القابلة للتسليم فوراً (مع مراعاة آجال التسليم) فكانت أول صور الحماية ضد المخاطر خاصة السعرية منها وبشكل سريع برزت معاملات البيع والشراء مؤجلة التسليم حيث أصبح بإمكان المزارع ضمان سعر منتوجه من خلال بيع محصوله أثناء زرعه على شرط تسليمه لاحقا- عند الجني- وكذا العامل بالصناعة بإمكانه أن يشتري شحنة من النحاس أو القصدير في وقت الشحن على أن يستلمها لاحقا عند تاريخ معلوم مسبقا.

هذه العقود للبيع والشراء من أجل تسليم مؤجل كانت بداية لنشأة و تطور السوق الآجل.

حتى أوائل القرن العشرين: كانت لمدينة لندن ميزة شبه مطلقة في نقل المواد الأولية وتسليمها في

▪ مواجهة مخاطر انخفاض السعر بسبب زيادة العرض و تقلبات أسعار الصرف.

بالنسبة للمشتري (المستهلك):

- ضمان نوعية السلعة المستلمة.
- التقليل من تكاليف التخزين والتمويل.
- ضمان عدم مواجهة انقطاع في التموين من السلعة محل التفاوض.

▪ مواجهة مخاطر تغيرات الأسعار بسبب قلّة العرض و تقلبات أسعار الصرف.

ويمكن اعتبار عقود معاملات التسليم المؤجلة كشكل من أشكال التغطية ضد مخاطر السعر فبواسطة عقد التسليم الآجل هناك تأكيد فعلي ومسبق على سعر البيع والذي سيلتزم المشتري بتسديده عند الاستحقاق. وبتطور حجم التبادلات تبين أنّ هذه المعاملات تنطوي بحدّ ذاتها على جملة من المخاطر المعتبرة و المهمة (الأمر الذي قلّل وبنسبة معتبرة من أهمية هذه المعاملات باعتبارها أداة لتسيير مخاطر السعر) و المتمثلة في:

◀ **مخاطر الطرف المقابل في العقد:** يقصد بها المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استيفاء أحد طرفي العقد التزامه بتنفيذ العقد عند تاريخ الاستحقاق فقد يواجه المشتري صعوبات مالية أو وضعية إفلاس وبالتالي يعجز عن تسديد قيمة العقد عند تاريخ الاستحقاق أمّا بالنسبة للطرف البائع وبما أنه المنتج و المالك للسلعة محل التعاقد فقد يعجز عن توفير الكمية المطلوبة بسبب حوادث مفاجئة أو كوارث طبيعية عند تاريخ الاستحقاق (أي بين تاريخ الاتفاق و تاريخ التنفيذ).

◀ **مخاطر التسليم:** يقصد بها المخاطر الناجمة عن التفاوت الزمني بين تاريخ التسليم المتفق عليه وتاريخ التسليم الفعلي أو التأخر في التسليم وما له من أثار سواء على نوعية السلعة أو

تجاوزها على مستوى المعاملات المنجزة في السوق الآجل وذلك من خلال "آلية المقاصة" التي تقدمها وتسهر على تنفيذها غرفة المقاصة قصد ضمان حماية مالية للسوق الآجل.

فماهي غرفة المقاصة؟ و ماهي آلية عملها؟

تعريف غرفة المقاصة⁽³⁴⁾: عبارة عن مؤسسة لا تهدف إلى تحقيق الربح وهي جزء من السوق المالي تعمل على تحقيق الحماية لطرفي العقد بمقتضى الأنظمة التي تضعها حيث توكل لها المهام التالية:

1-° تمهيط العقود: من خلال تحديد الكمية الواجب أن يحتويها كل عقد و نوعية السلع المتداولة وخصائص هذه السلع (درجة رطوبة والحرارة ومكان إنتاجها... الخ) وتواريخ تسليم مختلف أنواع السلع المتداولة و أماكن التسليم.

2-° تمثّل الوسيط الأساسي في كل عقد وهي بمثابة المشتري بالنسبة للبائع والبائع بالنسبة للمشتري و يمكن توضيحها كالتالي: فعوض أن تتم العملية مباشرة بين الطرفين A و B فإنها تكون بين الطرف A وغرفة المقاصة من جهة، ومن جهة أخرى بين B وغرفة المقاصة. وعند تاريخ الاستحقاق: تسهر غرفة المقاصة على استلام الأموال من الطرف A وتقديمها إلى الطرف B بعد التأكد من تحقق جميع بنود العقد و استلام السلعة محل التعاقد وفقا للشروط المحددة في العقد (كمية، نوعية...). في حالة عدم احترام لبنود العقد من الطرف B (إفلاس الطرف A)، فإن الطرف B (الطرف A) لا يتأثر بذلك لأنّ غرفة المقاصة هي الطرف المقابل للعقد. وتمثّل هذه الآلية المستوى الأول من الحماية التي تقدمها وتسهر على تحقيقها غرفة المقاصة أما المستوى الثاني من الحماية فهو تحقيق الحماية المالية حيث تنفّذ غرفة المقاصة الاعتماد على أموالها الخاصة في حالة إفلاس صاحب المركز

موعداً حيث ساعد العتاد والتجهيزات الضخمة إلى جانب المستودعات التي يحويها ميناءها في أن تحوي هذه المدينة أكبر مقر لسوق المواد الأولية المعدنية في حين كانت مدينة شيكاغو أول سوق آجل للمواد الزراعية في العالم لاحتوائها أهم منطقة في الولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج الحبوب والنباتات الزيتية إلى جانب إنتاجها الكبير للحوم البقر وهو ما جعل المزارعين في هذه المنطقة يعتادون على بيع محصولهم بصيغة الآجل قصد تصريفه بسعر مناسب بصفة مسبقة من ناحية ومن ناحية أخرى ضمان عوائدهم من ناحية أخرى.

وخلال سنة 1920: قررت مجموعة من المفاوضين تنظيم هذا النشاط الآجل المتنامي من خلال تمهيط بنود العقود المتداولة فكانت غرفة المقاصة وأصبحت عملية التداول سريعة خاصة وأنّ السلع محل التعاقد لا تكون موجودة أثناء الاتفاق ويتم تسعير الالتزام سواء بالشراء أو البيع شرط تسليم مؤجل ومحدد مسبقاً على أن يكون تنفيذه على مستوى السوق الفوري.

3- خصائص المعاملات⁽³³⁾ على مستوى السوق الآجل:

أ - نمطية المعاملات: فالمعاملة أو العقد الآجل عبارة عن التزام بتسليم سلعة معيّنة وفقاً لشروط موحدة وثابتة تمّ تحديدها بصفة مسبقة من طرف هيئة وسيطة تابعة للسوق المالي ويتعلّق التتميط بجلّ بنود العقد: الكمية و النوعية و تاريخ ومكان التسليم في حين يبقى السعر العنصر الوحيد محلّ التفاوض بين الطرفين سواء كان بواسطة نظام المناذاة أو النظام الإلكتروني.

ب - المعاملات على درجة معتبرة من الحماية: إذا كانت عقود التسليم المؤجلة على درجة مرتفعة من مخاطر عدم التزام أحد طرفي العقد فقد تمّ

شراؤه إذا سبق بيعه) وذلك قصد تفادي أي تسليم أو شراء السلعة الأصل.

ب- المتابعة اليومية للمكاسب و الخسائر⁽³⁵⁾: وتسمى أيضا بالتسوية اليومية يقصد بها متابعة رصيد المستثمر من خلال مقارنة سعر العقد بسعر التسوية بصفة يومية على أن يتم خصم الفرق من رصيد الهامش للطرف الذي تعرض للخسائر ليضاف إلي رصيد الهامش الذي حقق المكاسب. نأخذ مثال على ذلك:

قرّر مستثمر أخذ وضعية مركز طويل على عقد مستقبلي على القمح بنوده كما يلي:
تاريخ الاتفاق: 01 فيفري، الكمية: 5000 صاع،
تاريخ الاستحقاق: 15 ديسمبر، الهامش:
5000 دولار، السعر: 3.50 دولار. هذا يعني:
بتاريخ 01 فيفري، هذا المستثمر مطالب بدفع مبلغ 5000 دولار للسمسار حتى يتحصل على وضعيته في العقد الذي تبلغ قيمته 17500 دولار.

في الأيام الموالية: سنتشر معلومات على مستوى السوق والمحيط الاقتصادي بإمكانها التأثير وإحداث تغييرات في توقعات المستثمرين وهو ما سيكون له أثر على سعر هذا العقد. على افتراض أسعار العقد خلال الأيام الثلاث الموالية كانت كما يلي:

02 فيفري: 3.4 دولار/صاع

03 فيفري: 3.6 دولار/صاع

04 فيفري: 3.75 دولار/صاع

تتم عملية المتابعة كما يلي:

في 02 فيفري: قيمة العقد الجديدة هي:
5000x3.40 دولار = 17000 دولار، هذا يعني
خسارة في قيمة العقد تقدر: 500 دولار.

حتى ولو أنه لا توجد هناك خسارة ملموسة على أساس أن تاريخ استحقاق العقد لم يحن بعد فهي تعتبر مجرد خسارة دفترية إلا أنّ السمسار مطالب

الطويل و ذلك من خلال اعتمادها لنظام الهوامش وآلية المتابعة اليومية الذي يميّز جملة المعاملات الآجلة و السوق الآجل. فما المقصود به وكيف تتم التسوية عن طريقه؟

3- نظام الهوامش: تقتضي عملية شراء أو بيع عقد مستقبلي بإيداع مبلغ لدى السمسار المعتمد من طرف غرفة المقاصة و الذي يعبر عن نية الالتزام بتنفيذ العقد و احترام بنوده من قبل طرفي العقد. ويختلف هذا المبلغ باختلاف طبيعة العقد والقواعد التنظيمية التي تحددها غرفة المقاصة وبيت السمسرة لكن وفي الوقت نفسه فتح هذا النظام المجال بمصرعه لتداول العقود المستقبلية تحت إشراف غرفة المقاصة- وهو الأمر المستحيل تنفيذه على مستوى عقود مؤجلة التسليم-.

إن آليات عمل نظام الهوامش المعتمد سمحت بإلغاء شرط إلزامية التنفيذ الذي تنص عليه عقود التسليم وتتم العملية كما يلي:

أ- إغلاق الوضعية عند تاريخ الاستحقاق: مثلا حالة مستثمر يكون صاحب مركز قصير (بائع) لكن ولأسباب ما- لا يستطيع تسليم السلعة الأصل محل التعاقد عند تاريخ استحقاق العقد لتسوية ذلك فانه يقوم- وقبل تاريخ الاستحقاق- بشراء عقد آخر (أخذ مركز طويل) بنفس شروط العقد الأول خاصة نفس تاريخ الاستحقاق وعلى نفس السلعة الأصل. عند تاريخ الاستحقاق: فان نفس المستثمر ملتزم ببيع وتسليم (حسب العقد الأول) ثم شراء (حسب العقد الثاني) نفس الكمية من نفس السلعة وبنفس التاريخ وبالتالي ستلغي عملية الشراء عملية البيع وتقتصر العملية فيما بعد على معالجة الفرق في الأسعار بين العقدين. تسمى هذه الآلية بـ"إغلاق الوضعية بأخذ مركز عكسي" (بيع العقد إذا كان قد سبق شراؤه أو

متعامل بنشر الأوامر عبر شبكة الكترونية وفيما بعد يتم تسيير هذا الدفتر من الأوامر بواسطة الموزع الإلكتروني كما يتم اعتماد ونشر شروط وخصائص العقود المعيارية إلى جانب نشر مختلف المعلومات حول جملة الأسعار المقترحة للشراء والبيع و حجم المعاملات وآخر سعر تنفيذ... الخ و ذلك في الوقت الفعلي له وكلّ هذا بهدف تأسيس قواعد للمعاملات بين المتعاملين تضمن وحدة السعر الناشئ عن طريق مواجهة العرض و الطلب.

وبعبارة أشمل: تعمل قواعد وآليات السوق الأجل على ضمان النهاية الجيدة للمتعامل: فهي تضمن تسليم الكمية و النوعية وفقا لشروط العقد مقابل تسديد قيمتها.

الفاعلون⁽³⁶⁾ في السوق الأجل للمواد الأولية:

وهي كالتالي:

الشركات: هي شخصية معنوية من خارج السوق المالي وتستثمر داخل السوق و ذات قدرة مالية معتبرة وتبحث عن تحقيق تغطية إزاء النمط العشوائي الذي يرافق نشاطها الإنتاجي. وفي غالب الأحيان: هي عبارة عن شركات صناعية تمثل المواد الأولية الحلقة الأولى والأساسية لانطلاق عملية التصنيع والتحويل للحصول على منتجها النهائي فكلما كان سعر المادة الأولية منخفضا كلما تمكنت من تحقيق هامش ربح إضافي مع التحكم في تكاليف الإنتاج.

ويمكن كذلك، لهذه الشركات أن تقوم بشراء أصول مالية على سلع أولية لتحقيق أرباح إضافية من خلال تكوين محفظة مالية (خاصة وأن المشتقات المالية هي عناصر خارج الميزانية).

إنّ هدف الشركات هو تحقيق تغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد الأولية.

بسحب 500 دولار من حساب زبونه و إيداعها لدى غرفة المقاصة.

ومنه فإنّ رصيد⁽³⁶⁾ حساب الهامش يصبح 4500 دولار (500-5000)

-يمكن أن يكون هناك شرط ضمن نظام الهوامش" المطبق لدى غرفة مقاصة السوق محلّ التفاوض كشرط عدم انخفاض رصيد الهامش عن الهامش المبدئي(5000 دولار) وفي هذه الحالة فإنّ المستثمر مطالب بإيداع مبلغ 500 دولار للخسارة الناجمة حتى يبقى الهامش مساو لـ 5000 دولار.

في 03 فيفري: اذا كانت قيمة العقد تبلغ 18000 دولار فهذا يعني مكسب محقق بقيمة 1000 دولار. وهذا المكسب المحسوب من طرف غرفة المقاصة سيتم إيداعه في حساب هامش المستثمر-يمكن له استعماله متى أراد- و رصيد الهامش يصبح: $5000 + 1000 = 6000$ دولار.

بإتباع هذه الطريقة تحقق غرفة المقاصة حماية ضد مخاطر عدم القدرة على التسديد.

ج-معاملات قابلة للاستهلاك: يقصد بها مدى قدرة المتعامل في العقود الآجلة على التخلّص من التزامه بكل حرية وهو ما تحققه آلية إغلاق الوضعية من خلال أخذ المركز العكسي تحت إشراف غرفة المقاصة. وقد ساعدت هذه الخاصية على زيادة حجم التبادل على العقود الآجلة بشكل كبير وهي تعكس درجة المرونة الكبيرة التي يتوفر عليها السوق الأجل.

د-الأسواق الآجلة محدّدة ومنظمة: يخضع سير المعاملات على مختلف العقود الآجلة السلعية- وحتى مختلف الأصول المتداولة الأخرى- إلى تنظيم محكم حيث تتم عملية الشراء والبيع لأجل على مستوى نفس المكان وقد ساهم نظام التداول الإلكتروني من تطوير آلية التسعير حيث يقوم كل

✓ **أصناف المواد الأولية:** يعتمد التصنيف هنا على المعيار التقليدي حيث يحدّد لكلّ صنف الخصائص النوعية المميّزة لكلّ مادة أولية.

✓ **حجم العقد:** إضافة إلى الخصائص السابقة نجد قيم ثابتة لكمية العقد وفقا لمكان تسعيره فمثلا: عقد القمح يبلغ حجمه: 5000 صاع حيث 1صاع=2,2كغ.

الأسواق الآجلة و التغطية ضد مخاطر السعر: إن أهمّ المخاطر التي يبحث أي متعامل على مستوى سوق المواد الأولية الآجلة لمواجهةها هي مخاطر تقلبات السعر⁽³⁹⁾ فهو يبحث عن تحقيق تغطية لمخاطر السعر الملازمة لمعاملة تسليم آجلة أنجزها على مستوى السوق الفوري و تتم العملية كما يلي:

في مرحلة أولى: يقوم المتعامل تزامنا مع تاريخ الالتزام بعقد التسليم المؤجل بأخذ مركز عكسي على مستوى السوق الأجل وبعارة أخرى: إذا كان قد قرّر أن يبيع على مستوى السوق الأجل فانه يأخذ مركز مشتري على مستوى السوق الأجل والعكس صحيح. في مرحلة ثانية: عندما يحين وقت التسليم أو تسلّم البضائع على مستوى السوق السلعي يقوم المتعامل بإغلاق وضعيته على مستوى السوق الأجل- طبعاً إذا لم يصل تاريخ استحقاق العقد الأجل-.

في ظل هذه الظروف فإنّ المكاسب المحققة على مستوى السوق الأجل يتم ترصديها بالخسائر المحققة على مستوى السوق المادي و العكس صحيح فإذا كان قد قام ببيع عقد آجل على مادة أولية بسعر 100€ في شكل عقد مؤجل التسليم ويسعى إلى تحقيق تغطية لمخاطر السعر (ارتفاعه في هذه الحالة) فأنه سيتدخل على مستوى السوق الأجل بشراء عقد آجل بسعر 100€ على نفس

المراجعون: شريحة استثمارية تمارس التعامل بالمشتقات (كالمستقبلات) تعمل على الاستفادة من الفارق سعري للمادة محل التعاقد بين سوقين أو أكثر إذ تشتري من السوق منخفض الأسعار و تبيع في سوق آخر مرتفع قصد تحقيق الربح. وقد حدّد التطور التكنولوجي من تأثير هذه الفئة.

المتعهدون التجاريون: عبارة عن فئة لها قدرة مالية معتبرة وفي نفس الوقت تهتم بحجم وكمية المواد الأولية المعروضة في السوق و يمكن القول أيضا أنها أحيانا تتسبب في ارتفاع حادّ للأسعار حيث تحتكر تخزين وتسويق المواد الأولية من جهة ومن جهة أخرى فهي تمثل حلقة الوصل بين السوق المحلي والسوق الدولي.

مسيرو المحافظ المالية: تثير المواد الأولية كأصول مالية مثلها مثل الأصول المالية الورقية اهتمام المستثمرين ممّا يجعلهم يسعون الى ادراجها ضمن تركيبة الأصول المكونة لمحافظهم.

المضاربون: تبحث هذه الفئة الفاعلة في مستوى السوق الأجل عن تعظيم عوائدها من خلال فروقات الأسعار المحققة من عمليات شراء وبيع العقود ومختلف أنواع المشتقات الأخرى- فهي لا تهتم بالسلعة محل التفاوض (لا تبحث عن ملكيتها أو تسليمها أو حتى معرفة خصائصها) فالمضارب ومن خلال إيداعه لهامش ضمان رمزي يبحث عن تحقيق مكاسب و أرباح كبيرة دون امتلاكها أو تسليمها.

خصائص العقود⁽³⁸⁾ على المواد الأولية: على غرار باقي عقود المشتقات على القيم المالية هناك جملة من الخصائص التي تميزها وهي على التوالي:

✓ **وحدة القياس:** بالنسبة للوحدات المستعملة يتم اعتماد وحدات خاصة بالمواد الأولية فنجد الاونصة و الكيس و الصاع و البرميل والجنيه...الخ.

فعلى عكس المتعاملين الذين يسعون إلى تحقيق تغطية ضد مخاطر السعر و يتواجدون على مستوى السوق الفوري والسوق الآجل فان المضاربيين لا يتواجدون إلا على مستوى السوق الآجل لعدم اهتمامهم بالسلعة محل التداول.

وفي إطار محيط يشهد تقلبات سعرية كبيرة في أسعار المواد الأولية فإنّ المضاربة وعلى مستوى السوق الآجل تلعب دورا اقتصاديا أساسيا: فبدونها لا تكون عملية التغطية ضد مخاطر السعر على مستوى السوق الآجل ممكنة لكن وفي الوقت نفسه لا بد من الانتباه إلى المبالغة في المضاربة والإفراط فيها الأمر الذي من شأنه إحداث تغيرات في ارتفاع أو انخفاض الأسعار الآجلة للمواد الأولية و التي لا علاقة لها بالظروف الفعلية للسوق المادي لهذه السلع⁽⁴²⁾.

تساعد المضاربة في تحقيق سيولة للسوق لكن لها دور كبير في زيادة معدّل التقلب لأنها بمثابة عمل غير منتج لقيمة جديدة فعلى مستوى السوق الآجل يكون التعامل ما بين حدّين:

◀ في حالة وجود عدد غير كافي للمضاربيين سيكون هناك تأثير كبير على سيولة المعاملات وبالتالي التأثير على سيولة السوق وهو ما من شأنه التأثير على ثقة المتعاملين النهائيين في هذا السوق.

◀ الحالة العكسية أي حضور قوي للمضاربيين وما له من أثر في إحداث تغيرات في الأسعار لا علاقة لها بما يحدث على مستوى السوق السلعي.

إن إرساء قواعد سوق آجل للسلع الأساسية من شأنه تحقيق هدفين أساسيين هما:

1- توفير مكان واحد يجتمع فيه أكبر عدد ممكن من البائعين والمشتريين من أجل إتاحة الفرصة لتحقيق مواجهة بين العرض والطلب ما يساعد على

المادة الأولية و بنفس الشروط و الخصائص. بافتراض أنه في الفترة الممتدة بين تاريخ الالتزام بالبيع و تاريخ البيع الفعلي ارتفع السعر إلى 200€ وذلك على مستوى السوق السلعي وفي هذه الحالة: يشهد هذا البائع خسارة على مستوى السوق السلعي لأنه سيبيع بـ100€ في حين غالبية المتدخلين على مستوى هذا السوق في ذلك اليوم ستييع بسعر 200€ في المقابل: يحقق مكسبا على مستوى السوق الآجل لأنه سيبيع 200€ مقابل ما قام بشراؤه بـ100€.(و العكس صحيح).

وفي حقيقة الأمر وعلى مستوى الواقع العملي: فان الأمور لا تسير بهذه الطريقة لأن أسعار المواد في الأسواق السلعية لا تكون متماثلة مع تلك المتعامل بها على مستوى الأسواق الآجلة⁽⁴⁰⁾ حيث يبرز هنا مفهوم الأساس (BASIS) والذي يعبر عن الفرق بين التسعير في السوق الآجل والسوق الفوري. هذا الفرق هو المفهوم محل الدراسة والأكثر متابعة بالنسبة لأسعار المواد الأولية فعلى مستوى السوق السلعي الفوري ترتبط الفروقات بنوعية السلعة محل التعاقد وتكاليف النقل والتخزين....الخ. ونتيجة لذلك المكاسب المحققة على مستوى أحد الأسواق لا تساوي بالضرورة الخسائر المحققة على مستوى السوق الآجل لكن هي قيم متقاربة على اعتبار أن الأسعار وعلى مستوى السوقين متقاربة وتتطور بصفة متشابهة.

المضاربة⁽⁴¹⁾ وأثارها على التسعير في الأسواق الآجلة: حتى يتمكن المهنيون على مستوى السوق السلعي من تحقيق تغطية لمخاطر السعر لا بد من وجود فئة أخرى تتحمل هذه المخاطر وبعبارة أخرى تقوم الفئة الأولى بنقل و تحويل المخاطر إلى الفئة الثانية. ويقصد بالفئة الثانية : فئة مشاهير المضاربيين- تتواجد على مستوى السوق الآجل-

بترولية بأنّ معنى الكلمة و بقي حضورها ضعيفاً ويعود ذلك إلى:

- استعمالات النفط المحدودة.
- كثرة الاستثمارات الموجهة لحفر آبار جديدة ما أدى إلى زيادة العرض بشكل لا يتناسب مع الطلب المحلي.

- تميّزت الصناعة البترولية منذ نشأتها بالتكامل الأفقي التام حيث تقدّم جميع مراحلها من طرف وحدة اقتصادية واحدة: انطلاقاً من الحفر فالاستخراج فالإنتاج تمّ النقل والتسويق وهو الأمر الذي أعاق نشأة السوق.

- وجود منافسة تامة بين المنتجين بسبب انخفاض رأسمال المستخدم وهو الأمر الذي ساعد على ظهور شركة "ستاندر أويل اوف نيوجرسي" (STANDARD OIL COMPANY) كشركة قائدة ومسيطرة تمتلك رأسمال كبير احتكرت الإنتاج داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفي مناطق وبلدان أخرى. وتواصلت عمليات الاستكشاف ما ساعد على بروز شركات نفطية كبيرة منافسة لشركة "ستاندر" متزامنة مع التّدخل الحكومي من أجل حلّ الاحتكار النفطي.

خلال الحرب العالمية الأولى: تزايد الطلب على النفط بسبب:

- استعمال النفط كمصدر بديل للفحم في مجال الطاقة.

- بروز العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط والمنتجات البترولية كمدخل أساسي للإنتاج.

- النفط العربي و ضخامة مخزوناتة .
- حصول الشركات الأمريكية على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الأوسط (أسوة بالشركات الانجليزية والفرنسية)

إعطاء سعر وحيد في زمن معطى على شروط منمّطة للعقد.

2-تأسيس وسنّ قواعد يجب إتباعها واحترام آليات تطبيقها وهو ما سيضمن أنّ المفاوضات ستعجز في إطار محيط مفتوح و تنافسي.

تطوّر سوق النفط ومراحل تحوّلها إلى سوق مالية للنفط ومنتجاته:

على غرار غالبية المواد الأولية شهد التّعامل على مادّة "النفط" تحوّلاً جذرياً عميقاً نتج عنه أنّ "تسعير" هذه المادّة أصبح يتحدّد على مستوى ساحات مالية (ما اصطلح على تسميته بـ"السوق الورقي") عوض أسواق وبورصات تجارية. هذا التحوّل هو وليد تغيّرات في المقومات الأساسية للسوق، أدى إلى تذبذب الأسعار و تقلّبها.

وللوقوف على مراحل هذا التحوّل وملامسة عمقه يستدعي بنا الأمر العودة إلى الوراء في تسلسل تاريخي لأسباب التغيّر من جهة، وأثر ذلك على تسعير "النفط" من جهة أخرى. فالسعر هو نقطة تلاقي قوى العرض والطلب وأي خلل فيهما يشير إلى خلل في أساسيات السوق. ويتتبع تاريخ نشأة السوق البترولية وأساسياتها يمكن تقسيمها إلى المراحل الأربع التالية⁽⁴³⁾:

- من الاكتشاف إلى نهاية عقد الستينات.
- من السبعينات إلى نهاية الثمانينات.
- الثمانينات و بداية التحوّل.
- التحوّل و الآثار المترتبة عنه.

1-منذ الاكتشاف إلى نهاية الستينات: تمّ اكتشاف أوّل بئر نفطي على يد "أدوين دريك" بولاية "بنسلفانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 وبدأ إنتاجه بمعدّل 30 برميل يوميا وقد بيع البرميل الخام آنذاك بـ20 دولار. ورغم ذلك لم تنشأ سوق

- ظهور احتياطات نفطية كبيرة في أقطار الشرق الأوسط.

- بدأ نظام التسعير الأحادي بخليج المكسيك يضعف ويفقد أهميته واختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي.

إن الاحتكار الذي تحصلت عليه كبرى الشركات النفطية الأمريكية أرفق معه سيادتها في تحديد سعر النفط على المستوى الدولي. فرغم بروز احتياطات ضخمة في العديد من الدول إلا أنّ سعر مختلف الأنواع بقي محددًا بسعر النفط الأمريكي و بقيت الأسعار منخفضة وهو ما دفع بحكومات كبرى الدول المنتجة والمصدرة للنفط إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير موحدة لمواجهة تقلبات الأسعار المعلنة لمختلف أنواع النفط الخام في السوق العالمية هذا من جهة، و من جهة أخرى ضرورة إيجاد تجمع نفطي لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها الأمّ من أجل الحفاظ على ثرواتهم النفطية فكانت منظمة "الأوبك" بتاريخ 14/09/1960.

وقد دعت هذه المنظمة إلى ضرورة استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام- والعربي بالخصوص- في السوق العالمية.

ورغم السيطرة التي مازالت تتمتع بها شركات النفط الكبرى(و التي تؤثر في تسعير النفط) فقد استطاعت المنظمة أن تحافظ على تحقيق مستوى ثابت لأسعار مختلف أنواع النفط الخام لدولها الأعضاء ومنعه من الانخفاض حيث بلغ سعر برميل خام سعودي 1,80 دولار/برميل طوال عقد الستينات.

II- من السبعينات إلى نهاية الثمانينات: زال نظام التكامل الأفقي التام في الصناعة البترولية وهو ما أدى إلى جملة من الأحداث أثرت بشكل كبير في

- انخفاض كلفة النفط الخام المستخرج في هذه المنطقة إلى جانب التدعيم الكبير من قبل حكوماتها الأمّ.

وفي ظل ذلك برز اسم الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) كأكبر تنظيم احتكاري على المستوى العالمي مسيطر على الصناعة البترولية المتكاملة ويسير عرض مختلف أنواع النفط الخام (باختلاف أماكن استخراجها أو نوعيتها) وتسعيها وكذا تقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأمّ في نفس الوقت.

في 1936: بدأ تسعير النفط الخام في السوق النفطية العالمية وفقا لنظام نقطة الأساس في خليج المكسيك بسعر معطن للبرميل الخام الأمريكي بلغ 1,09 دولار/البرميل. وهنا ظهر ارتباط أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك

خلال الحرب العالمية الثانية: عرفت هذه الفترة بروز سعر النفط العربي الخفيف في ميناء رأس التنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي معطن في السوق النفطية العالمية، وتميّزت المرحلة بـ:

- تزايد الإنتاج النفطي في مناطق عديدة من العالم خاصة فنزويلا وإيران وجانب من الأقطار العربية.

- انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج النفطي الأمريكي في الاستهلاك العالمي من ناحية مقابل تزايد الاستهلاك المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- لجوء الحكومة إلى تنفيذ استراتيجية خاصة تعتمد على الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الاستراتيجي للأزمات مستقبلا.

برميل/يومياً في سبتمبر 1978 إلى 0,4 مليون برميل في اليوم في جانفي 1979.

وجدت الشركات الدولية الكبرى والتي تعتمد في تمويلها من هذه الدولة (مثل شركة: BP، Royal Dutch Shell) نفسها عاجزة عن مواجهة احتياجاتها من "الخام" لعمليات التكرير فلجأت إلى السوق الفوري لتحقيق توازنها.

لجؤ هذه الشركات إلى السوق الفوري انطلق من فرضية أنّ الاستثمارات السابقة التي قامت بها ستؤدي إلى زيادة في حجم إنتاجها وبالتالي تحقيق التوازن بشكل سريع فتخلّت عن العقود طويلة المدى.

مع بداية سنوات الثمانينات: أصبح السوق الفوري هو السوق المرجعي للبتروك "الخام" وتزامن ذلك مع:

انخفاض الطلب على هذه المادة بسبب الانكماش والتوجّه نحو عقلنة استعمال البترول. انهيار سوق "الأوبك" وزيادة العرض خارج المنظمة.

وهي عوامل أدت إلى انخفاض السعر الفوري عن مستوى السعر الرسمي.

في الواقع: دفعت هذه الوضعية بالمشتريين إلى التخلي - و بشكل تدريجي - عن العقود طويلة المدى والتي كانت تعتبر "امتيازات" بالنظر إلى مستوى الحماية الذي تؤمنه سواء من ناحية التمويل أو من ناحية السعر. وهو ما أدى إلى زيادة حجم التبادل على مستوى السوق الفوري. ومن جهته، لعب "بتروك بحر الشمال" دوراً رئيسياً في تطوّر السوق الفورية. من خلال تعزيزه لمصادر التمويل خارج منظمة "الأوبك". ما أدى إلى بروز منتج "البرنت" (عبارة عن مزيج بين البترول الذي تنتجه الحقول السبع المجاورة لبحر الشمال مع

ظهور بوادر الاختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من طرف المستهلكين وقد ترتّب على ذلك:

تأثر الحصّة السوقية للشركات الكبرى الدولية بسبب ظهور منافسين جدد عند كلّ مرحلة من مراحل التصنيع.

تأميم الدول المنتجة لثرواتها ما أدى إلى تغيير في الإطار القانوني لتواجد الشركات الكبرى في هذه الدول.

أدى ذلك إلى اختلال تمويل هذه الشركات أمام احتياجاتها الكبيرة لعملية التكرير فكانت ضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة.

أصبح سعر النفط الخام يتعرّز في السوق العالمية من قبل منظمة "الأوبك" بدلاً من الشركات النفطية الكبرى.

في ظل هذه التغيّرات بقيت التعاملات البترولية على "البتروك الخام" تتجز في إطار تعاقدية: على أساس عقود طويلة المدى و بسعر ثابت ما بين الشركات البترولية إلى غاية 1978 ثم شهدت آجال العقود توجّهاً نحو التقلّص.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التعاملات على مستوى السوق الحرّ تلعب دوراً مكملًا بالنسبة للتمويل الدولي: فهي تسمح للشركات بتحقيق التوازن ما بين العرض والطلب لكن رغم ذلك بقي السوق الفوري للبتروك الخام سوقاً هامشياً حيث لم يتم تحقيق سوى عدد معتبر من التعاملات من 2% إلى 5%.

بتاريخ 1979: تغيّر حجم السوق الفوري بشكل جذري و يعود ذلك إلى:

انهيار و انخفاض الإنتاج الإيراني لمادة "البتروك الخام": حيث انتقل من 6 مليون

والمنتجات البترولية برزت العقود مؤجلة التسليم على البترول لأول مرة في سوق نيويورك كأداة للتغطية ضد مخاطر التقلب وضمان التمويل وتصريف المخزون.

ورغم أن بداية استعمالها يعود إلى سوق الحبوب بشيكاغو إلا أن هذه العقود أثارت انتباه الشركات البترولية التي تبحث عن الإنتاج و تجارة البترول والمنتجات البترولية. ولكن في ظل غياب أدوات أخرى وأمام خطر تقلب الأسعار كانت العقود مؤجلة التسليم الأداة الوحيدة المتاحة فقد قدمت خدمات جد نافعة وسمحت بتحقيق تغطية ضد تقلب الأسعار وتطور استعمال هذه الأدوات بإنشاء غرفة المقاصة واعتماد نظام الهوامش فحلت محلها العقود المستقبلية وهي عقود مؤجلة التسليم منظمة ومعيارية.

وانطلاقاً من 1985: و بطريقة سلسلة تعكس مستوى متقدم من الخبرة تم اقتراح أدوات جديدة ضمن إطار أسواق التراضي - مستنبطة مباشرة من تقنيات وأدوات ارتبطت بأسواق معدلات الفائدة والصرف وهي: عقود المبادلة والخيارات. فتوسعت بذلك تشكيلة الأدوات المتاحة وتعددت خدمات السوق الأجل بشكل يعكس قدرته على التأقلم مع الاحتياج المتنوع والمتعدد بتنوع وتعدد المتدخلين على مستوى السوق.

وبإدخال الإعلام الآلي كنتيجة للتطور الالكتروني تطورت البورصات الدولية المالية حيث بدأت تلك الساحات التجارية الدولية تتخلى عن طابعها التعاوني المنظم للتعاملات المنجزة وفقاً للتسعير عن طريق المناداة إلى قاعدة بيانات الكترونية كبيرة وواسعة الانتشار توفرها شركات تقدم خدمات المعلوماتية.

بترول (oléaduc) كمرجع عوض منتج "العربي الخفيف" الذي اعتمده المنظمة عندما كانت تسير الأسعار.

ملاحح التحول: بتتبع التسلسل التاريخي من اكتشاف البترول واحتكار صناعته فزوال تكاملها الشامل نلمس دوافع إتباع عدة أساليب في تحديد السعر النهائي لمادة الخام و ذلك يعود إلى:

- زيادة عدد المتدخلين على مستوى السوق الفوري مقابل معدل نمو - من جانبه - محتشم.

- تعدد وتنوع احتياج هؤلاء المتدخلين: فالشركات البترولية تشتري "البترول الخام" من السوق الفوري بهدف استكمال تموينها من هذه المادة لتلبي احتياجها من عمليات التكرير.

كذلك يمكن لهذه الشركات شراء أو بيع أنواع أخرى من "الخام" تناسب قدراتها على التكرير بشكل أحسن - كما أنها قد تقوم ببيع "الخام" وشراء المنتجات المكررة. وهي تقوم بهذه الأعمال تبعاً للأسعار النسبية لمختلف المنتجات وبوساطة التجار المفاوضين الذين يمثلون فئة ذات حضور قوي تعمل على تسهيل آلية عمل السوق.

وبسبب فقدانها لحصة سوقية معتبرة وسيادتها في تسعير "الخام" سارعت منظمة "الأوبك" إلى اعتماد أنماط متنوعة لتصريف "خاماتها" بسعر يضمن حداً مقبولاً من الإيرادات.

وقد أترث هذه الظروف (العوامل) على التقلب الكبير الذي شهدته أسعار "البترول الخام" بمختلف أنواعه وكذا المنتجات البترولية فقد نجحت في تخفيض نسبة التعاملات البترولية على مستوى السوق الفوري 40% إلى 50% في الفترة 1985-1986 إلى حوالي 20% ما بين 1989-1990.

هذه السوق الضيقة تميزت أيضاً بعدم الشفافية وأمام عدم الاستقرار المتنامي في أسعار "الخام"

من البترول ارتفع بـ1,3مليون برميل يوميا خلال 3 أشهر الأخيرة من سنة 2001 في حين أنّ الطلب لنفس الفترة لم يرتفع إلا بنصف هذه القيمة إلى جانب الانكماش الاقتصادي الذي يشهده عدد كبير من الدول الأوروبية وتراجع الاقتصاد الأمريكي وتباطؤ الاقتصاد الياباني و زيادة عرض العراق...

لكن في مقابل ذلك وبإلقاء نظرة على الأسواق الآجلة نجد أنه: منذ شراء شركة J.Aron&Co من طرف "غولدمان ساش" وهي أهم مفاوض على المواد الأولية فإنّ تجارة "الخام" انتقلت من مجال المشتريين والبايعين الكامنين للبترول الحقيقي إلى سوق لا يتم فيه تحديد الأسعار اليومية انطلاقا من العرض والطلب على الحقيقي للبترول حيث تلعب المضاربة الغير منّظمة دورا كبيرا في مجال العقود البترولية الآجلة و الرهان على سعره المستقبلي.

وهو ما يثير الجدل حول ضرورة مراقبة النشاط المضاربي حتى لا تنشأ فقاعات مضاربية فيبعد أن صوت الكونغرس على عدّة قوانين تسمح بمساعدة البنوك المهمة بالتفاوض على العقود البترولية الآجلة خلال السنوات الأولى من هذا القرن فقد أعيد إصلاح منظومة الأسواق المالية من خلال تبني قانون يحاول وضع سقف للتعامل بالنسبة للمفاوضين على البترول لكن لم يُلمس أي تطبيق فعلي لها.

في الأخير يمكن القول أنّ:

▪ تذبذبات أسعار "الخام" والمنتجات البترولية ظهرت بعد إلغاء التكامل الأفقي الشامل للصناعة البترولية ما ساعد على نشأة وبروز السوق الفوري في تحديد السعر.

▪ زادت حدّة التذبذبات أمام التتوّع الكبير الذي تشهده مادّة "النفط" وتعدّد المتدخلين مقابل ضيق السوق الفوري.

التحوّل و أثر ذلك: حاليا و بالاطلاع على قائمة الأصول المتداولة في أي سوق مالي دولي سنجد فئة "السلع الأساسية" مثلها مثل باقي الأصول المالية الأخرى: أسهم، معدّلات فائدة... الخ. لكن ورغم ذلك لا تزال هناك تقلّبات سعرية كبيرة لأسعار المواد الأولية عموما و البترول محلّ دراستنا فما هو السبب؟.

في مقابل العوامل المؤثرة على أساسيات سوق البترول كانخفاض المخزون أو بروز احتياطات جديدة وعقلنة الاستهلاك أو ظهور تقنيات تكنولوجية جديدة والحروب والكوارث الطبيعية... فإنّ النشاط المضاربي على البترول كان مسؤولا عن تقلّبات الأسعار بسبب ما وفره السوق الآجل من أدوات لإدارة مخاطر سعر البترول فكيف ذلك؟

وكما سبق ذكره فبالإضافة إلى هدف التغطية والتحكيم برز نشاط آخر ذو طابع مالي على مادّة البترول وتجلّى ذلك من خلال دخول متعاملين جدد في هذه الساحات التجارية يتمتعون بقدرات مالية ضخمة يسعون إلى تحقيق أرباح من خلال شراء وإعادة بيع مختلف العقود المستقبلية على البترول والحثّ على ارتفاع الأسعار لتحقيق أرباح من الفروقات السعرية. فإذا تمّ تفسير الصعود الخيالي لسعر البترول في صيف 2008 عندما وصل إلى 147 دولار/برميل على مستوى أسواق العقود الآجلة بالحرب على لبنان فإنّ السعر الحالي يرتفع بسبب نشاط مضاربي من طرف بنوك أخرى مثل: "سيتي بنك" (City Bank) و"مورغان" (J.P.MORGAN) وبالخصوص "غولدمان ساش" (Goldman Sachs).

بالرجوع إلى أساسيات السوق النفطية نجد أنّ: الطلب العالمي على "البترول الخام" قد انخفض: فحسب الوكالة الدولية للطاقة فإنّ العرض العالمي

في الإيرادات المحققة وما له من آثار سلبية على عملية التنمية.

2- الأمن الغذائي والنمو السكاني والمواد الأولية:

إن كمية المواد الأولية التي يمكن للمجتمع البشري استخراجها واستغلالها محدودة سواء تعلق الأمر بالموارد المعدنية أو الأراضي الصالحة للزراعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل المواد الأولية منتجات قاعدية ذات توزيع غير متعادل... الخ. وهي معطيات زادت من حدة رهانات الاقتصاديات خاصة حول ضمان مصادر التمويل⁽⁴⁵⁾ فرغم سياسات الاكتفاء الذاتي واعتماد آليات لتحفيز المنتجين المحليين فإن أنظمة دعم الأسعار وإعانات الإنتاج زادت من عزل المنتجين المحليين والجهويين عن السوق الدولي ومن حدة عدم الاستقرار في الأسواق الدولية فازدادت بذلك تكاليف تلك السياسات وأصبح من الصعب تحملها - حتى بالنسبة للدول الغنية -.

3- المواد الأولية، النزاعات والحروب وسيادة

الدول المنتجة لها: إذا انطلقنا من فكرة أن ملكية مادة أولية تعني حضوراً على مستوى السوق الدولي فإن ذلك يقود إلى مفارقة فاعلمية هنا تخضع لقواعد تبتعد عن الآليات الاقتصادية - في أغلب الأحيان - فقد أصبحت المواد الأولية السبب في النزاعات الدولية ونشأة الحروب هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت تهدد سيادة الدول المنتجة لها وهي في الغالب دول نامية ما جعل الشركات متعددة الجنسيات تهيمن على حكومات هذه الدول رغم قرارات التأميم التي اتخذتها غالبية الدول في السابق بعد حصولها على استقلالها السياسي.

4- المواد الأولية منتجات مالية: شيكاغو،

نيويورك، لندن أسماء أماكن ارتبطت سواء بالبتترول أو المعادن الحديدية لكنها ارتبطت أكثر بعالم المواد

▪ كنتيجة لذلك، تم اعتماد عدة أدوات مالية موجّهة بالدرجة الأولى للتغطية ضدّ هذه التذبذبات يمكن اعتبارها كبديل لزوال نظام التكامل الأفقي للصناعة.

إن وصول "مالي وول ستريت" إلى السوق البترولي - وغالبية أسواق المواد الأولية - سمح بالمساواة ما بين المستهلك والمنتج في مواجهتهما لمخاطر تقلب الأسعار وقدم لكليهما نفس الأدوات لكن فإن غياب الخلفية المالية لدى الأطراف الأخرى المتدخلة في السوق مكّن من المحافظة على الفارق في الاستفادة من المزايا المالية التي تمنحها هذه الأدوات.

المحور الثالث: القضايا التي تطرحها المواد

الأولية

لطالما شكلت المواد الأولية ركيزة أساسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وهذه الغاية تسعى كافة الدول إلى تحقيقها وضمان استمرارها فالمواد الأولية هي مصدر لتلبية جملة من الاحتياجات المادية للشعوب ما جعلها محور رهان مهم ومعتبر على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه فإنها أصبحت محل نقاشات دائمة ومستمرة بسبب التطورات الجيوسياسية والاقتصادية التي يطرحها عدم استقرار الأسعار الدولية لهذه المواد ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- استراتيجيات التنمية⁽⁴⁴⁾ المبنية على عوائد هذه

الإيرادات: يرتبط اقتصاد 85% من الدول النامية بقطاع السلع الأساسية وهي في الوقت نفسه تسعى إلى تمويل برامج تنموية شاملة من خلال العوائد المحققة من صادراتها للمواد الأولية وهذه البرامج الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ طائلة عادة ما تعرف تأخر في تنفيذها بسبب حدة التقلبات التي تشهدها أسعار السلع الأساسية التي تصدرها وبالتالي تذبذب

لها على المستوى الدولي كذلك الميثاق المتعلق بالمنتجات القاعدية المقترح سنة 1948 في مؤتمر هافانا حيث لم يتم المصادقة عليه بسبب الفصل المتعلق باتفاقيات الاستقرار المدرج في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وأمام فشل المتتابع والمتكرر للاتفاقيات على المنتجات الأولية مثل: كاكاو، سكر،... الخ، تمّ اعتماد آلية جديدة تتمثل في وضع مصادر تمويلية تعويضية مكّمة ومدعمة وذلك في إطار ليبرالي أكثر فالفكرة كانت محاولة تحقيق استقرار في إيرادات الصادرات وليس استقرار الأسعار فالمنتج يتلقى تعويضات في الفترات التي تشهد انخفاضاً في الأسعار شرط تسديدها في الفترات التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار. ومثال على ذلك: اتفاقية LOME 1 في الفترة 1975-1980 التي عقدت بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول إفريقيا والكاريبب والباسيفيك (APC) والتي ارتكزت بالخصوص على إنشاء نظام لاستقرار إيرادات الصادرات "ستابكس" (STABEX)، وهو عبارة عن آلية تعتمد على تعويض خسائر إيرادات الصادرات للمنتجات الزراعية (مشتقات الزراعة) في حالة تذبذب الأسعار حيث يشرع في تطبيق بنود العقد عندما تنخفض الإيرادات إلى أقل من 5% (مقارنة بمتوسط السنوات الأربع الأخيرة) و تخص المنتج الذي يمثل 5% من الصادرات الإجمالية للدول المتعلقة بأوروبا (الموجهة لها، 1% بالنسبة للدول الأقل تقدماً) إنّ برنامج STABEX يغطي في الأصل ثلاثين منتجا لكن القائمة ازدادت خلال منتصف الاتفاقيات ووفقا لمختلف الصدمات السعرية التي تحملها على مستوى مختلف الأسواق (على مستوى اتفاقية LOME 2 وصل العدد إلى 50 منتج) وقد امتصت كل من القهوة والكاكاو والفول السوداني والشاي... وبعض المنتجات الأخرى غالبية

الأولية، فهي كذلك أماكن مهمة ومؤثرة ويطلق عليها بـ: "أسواق المشتقات".

وفي الواقع، فإن تطور تكنولوجيا وسائل الاتصال واعتماد نظام التداول الإلكتروني زاد من حجم التعاملات على المواد الأولية وجعل جميع البورصات العالمية للتجارة السلعية أسواقاً افتراضية⁽⁴⁶⁾.

5- إشكالية استقرار عوائد الصادرات للدول المنتجة: عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية له اثر سلبي كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وي طرح قضايا معاكسة لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

◀ بالنسبة للدول المستهلكة للمواد الأولية وأغلبها دول صناعية فإنها عملت على إرساء قواعد السوق الآجل وآليات تطويره ما سمح لها من تحقيق مواجهة لمثل هذا النوع من المخاطر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هناك انتقال صناعي حيث خفصت -هذه الدول- من وزن الصناعات الثقيلة المستهلكة بشكل كبير للمواد الأولية وعملت على الرفع من الصناعات الحديثة مثل اقتصاد المعرفة وصناعة المعلوماتية التي تقدم قيمة مضافة غير ملموسة إلى جانب اعتماد تقنيات متقدمة لعمليات الاسترجاع وإحلال المواد التقليدية ب مواد جديدة (مطاط صناعي وبلاستيك بيولوجي... الخ) أكثر فعالية وأحسن أداء و أقل تكلفة. إنّ مثل هذه القرارات من شأنها التأثير على الطلب العالمي وبالتالي على مكانة وسعر المادة الأولية.

◀ بالنسبة للدول المنتجة: يعتبر استقرار الأسعار وللوهلة الأولى هدفا مهما لكنّه يفترض وحتى يُتمكّن من تنفيذه وجود إرادة سياسية قوية والمثال على ذلك: ما قامت به أوروبا من خلال السياسة الزراعية المشتركة (PAC) والتي لا مثيل

الحصول على استقرار الأسعار - بعض منه - فتقلبات الأسعار شديدة وقاسية خاصة بالنسبة لمنتجات هذه المواد الأولية. وفي هذا الصدد يمكن ذكر حالة مالي: هذه الدولة التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير القطن ونتيجة لتطبيق وصايا صندوق النقد الدولي فإنّ هذا البلد يعاني اليوم من انخفاض سعر هذه المادة الأولية بسبب المنافسة القوية للقطن الأمريكي في السوق الدولي.

وفي ظل هذه الظروف: فإن الهدف الأساسي الذي تعمل هذه الدول على تحقيقه هو الخروج من فخ التخصص الموروث من الحقبة الاستعمارية والذي يشكّل أحد العوامل الكبرى المعرّقة لعملية التنمية فالأمر لا يقتصر على تهميش وجود هذه الاقتصاديات ضمن الاقتصاد العالمي بل أنّه أدى إلى نشوء اقتصاديات ريعية مبنية - بصفة شبه مطلقة - في تمويلها على ما تحقّقه صادراتها من المواد الأولية من إيرادات ومنه فإنّ مصدر الدخل لا يخضع لسيرورة إنتاجية وإنما لعشوائية الطبيعة وتقلبات أسعارها في ظل أسواق تشهد تغييرا جذريا في آلية عملها كما أن المعركة حول الحصول على الفائض المحقق من الزراعة أو القطاع المعدني هو محور جميع إشكاليات خلق الثروة وهو ما يعود بنا إلى إشكالية تشكل الأسعار وتوزيع الناتج الاجتماعي داخل الدول المعنية.

إن تحول المواد الأولية إلى منتجات مالية زاد من عدم اليقين حول أسعارها بسبب السيرورة المالية التي تتحكم في أسواق المشتقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى، زاد من خطورة رهان الاعتماد عليها كمصدر لتمويل التنمية في البلدان المصدرة.

التمويل و كانت أهم الدول المستفيدة هي كل من السينغال و ساحل العاج و الكامرون.

هناك برامج أخرى تم اعتمادها فيما يتعلق بالمواد المعدنية وهي عبارة عن آلية لدعم الإنتاج و تصدير المنتجات المعدنية لدول إفريقيا والكارايب والباسيفيك ويتعلق الأمر بعدد قليل من المنتجات (لا تتجاوز 10) نذكر منها: النحاس والكوبالت والفسفات... الخ ولكي يتم إدراج المعدن ضمن قائمة المعادن التي يبنها هذا البرنامج لابد وأن يمثل المنتج 15% - على الأقل - من مجموع الصادرات وذلك خلال عامين من أصل السنوات الأربع الأخيرة أو أن تمثل مجموع المنتجات 20% - على الأقل - من الصادرات الإجمالية ونظام التعويض يبدأ بالعمل في حالة انخفاض قدرة الإنتاج (طاقة الإنتاج) أو الصادرات أو انهيار في الأسعار إلى أقل من 10% مقارنة بمتوسط الإيرادات للسنتين السابقتين.

إن هذه الأدوات تسعى إلى تحقيق نوع من الحماية ضد تذبذبات الأسعار تسمح بممارسة نوع من إعادة التوازن الجزئي لإيرادات الصادرات التي تم حذفها في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

ويمكن القول أن العملية تتمثل في التحضير لاندماج متنامي لهذه الاقتصاديات ضمن الاقتصاد العالمي وضمان توافق ذلك مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة OMC وهي آفاق لم تسلم من رد فعل الدول المعنية التي عبرت عن خوفها من قواعد السوق الصعبة .

إن المشكل الحقيقي للاقتصاديات النامية المصدرة لهذه المنتجات يتمثل في الكفاح من أجل

الهوامش

- 1- MARQUET YANNICK, Négoce international des matières premières, Eyrolles (2005), Page07.
- 2- د. محمدي فوزي أبو السعود. أحمد رمضان نعمة الله. عفاف عبد العزيز عايد. كلية التجارة-جامعة الاسكندرية2002. الدار الجامعية.ص22.
- 3- MARQUET YANNICK (2005).Négoce international des matières premières. OPCIT. Page13.
- 4- ROTILLON GILLES (2005).Economie des ressources naturelles. La découverte. Page07.
- 5- يكون الاستعمال النهائي للقهوة كمادة أولية من طرف المحمص (لونها اخضر) و هو ما يشير إلى أن آلية تسويق وتصريف القهوة المحمصا للمستهلك ستختلف عن تلك المعتمدة بالنسبة للقهوة الخام.
- 6- SAADI HADJ (2005).L'économie des matières premières.Harmatta.page18.
- 7- MARQUET YANNICK. Négoce international des matières premières. OPCIT. Page12.
- 8- ROTILLON GILLES (2005).Economie des ressources naturelles. OPCIT. Page23.
- 9- GUYAU M.LUC (2008).Les marchés des matières premières : évolution récente des prix et conséquences sur la conjoncture économique et sociale. Conseil économique.
- 10- HOUILLON CHARLES-ALEXANDRE (2005).Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie. Page14.
- 11- MARQUET YANNICK. Négoce international des matières premières. OPCIT. Page15.
- 12- طبعا: توجد مواد أولية اقل أهمية مثل: المنغنيز، الفلورين(fluorine)، في حين جملة من المواد تحتل مكانة كبيرة وأحسن دليل على ذلك هو البترول الذي يمثل صادراته 200 مليار دولار.
- 13- يمكن تعداد المزيد من الأمثلة مثل:النحاس، القمح، الفوسفات....الخ.
- 14- توجد مؤشرات أخرى مثل: Goldman Sachs Commodity Index(GSCI);Bloomberg Commodity Index(BCI)
- 15- HOUILLON CHARLES-ALEXANDRE (2005).Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie. Page.82
- 16- نفرض هنا أيضا الأخذ بالتكفل المباشر للتعديلات من خلال التدخل على مستوى الكميات حتى نتجنب الضغوطات على الأسعار.
- 17- حجم التعديلات المراد تحقيقها و الكتلة المالية المهمة المرافقة و كذا الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف أو معدلات الفائدة تشرح و تفسر بصفة كبيرة فشل هذه الاتفاقيات.
- 18- GUYAU M.LUC (2008).Les marchés des matières premières. OPCIT. PAGE21.
- 19- HOUILLON CHARLES-ALEXANDRE (2005).Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie. OPCIT.PAGE20.
- 20- ROTILLON GILLES (2005).Economie des ressources naturelles. OPCIT.PAGE25.
- 21-MARQUET YANNICK (2005).Négoce international des matières premières .OPCIT.PAGE20.
- 22- GUYAU M.LUC (2008).Les marchés des matières premières : évolution récente des prix et conséquences sur la conjoncture économique et sociale. Conseil économique.
- 23- David ricardo(1817).Des principes de l'économie politique et de l'impôt.
- 24- SIMON YVES et LAUTIER DELPHINE (2006).Marchés dérivés de matières premières.Economica.Page21.
- 25- SIMON YVES et LAUTIER DELPHINE (2006).Marchés dérivés de matières premières. Economica. OPCIT.
- 26- ROTILLON GILLES (2005).Economie des ressources naturelles. OPCIT. Page23.
- 27- ROTILLON GILLES (2005).Economie des ressources naturelles. OPCIT
- 28- HOUILLON CHARLES-ALEXANDRE (2005).Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie. OPCIT.PAGE10.
- 29- منير إبراهيم هندي(2003)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء الثاني، ص10.

- 30- PARMENTIER STEPHANE (2005).Rôles et fonctionnement des marchés à terme agricoles. Page02.
- 31- SIMON YVES et LAUTIER DELPHINE (2006).Marchés dérivés de matières premières.Economica.Page23.
- 32- GUYAU M.LUC (2008).Les marchés des matières premières : évolution récente des prix et conséquence sur la conjoncture économique et sociale.Opcit.Page38.
- 33- LERNER ROBERT.L. et TIMOTHY.B.J.RUDDEROW(2000).The mechanics of the commodity futures markets : what they are and how they function.Page04.
- 34- د.منير إبراهيم الهندي(2003).الفكر الحديث في إدارة المخاطر.مرجع سبق ذكره.ص97.
- 35- Les marchés à terme(2001).La bourse de MONTREAL. Page13.
- 36- إذا كان رصيد المستثمر غير كاف، فإن السمسار سيطلب تغذية رصيد الهامش.
- 37- HOUILLON CHARLES-ALEXANDRE (2005).Guide pratique des marchés de matières premières et de l'énergie.Opcit.Page30.
- 38- SIMON YVES et LAUTIER DELPHINE (2006).Marchés dérivés de matières premières.Opcit.Page100.
- 39- SIMON YVES.OPCIT.
- 40- MONGARS PHILIPPE et MARCHAL-DOMBART CHRISTOPHE (2006).Les matières premières : une classe d'actifs à part entière. Revue de la stabilité financière N°9.Banque de France. Page04.
- 41- GUYAU M.LUC (2008). Les marchés des matières premières : évolution récente des prix et conséquence sur la conjoncture économique et sociale.Opcit.Page88.
- 42- إن الأزمة الحالية تأتي لتشير وتذكر أن الأسواق الآجلة بقدر ما تجيب على إشكالية إدارة مخاطر السعر بحد ذاتها تحمل في طياتها مخاطر .
- 43- JACQUET PIERRE; NICOLAS FRANCOISE (1991).Pétrole : crises, marchés, politiques. Dunod .Page51.
- 44- SAADI HADJ (2005).L'économie des matières premières. Harmattan .Page 109.
- 45- HABERT NICOLAS (2002).Les marchés à terme agricoles. Ellipses. Page180.
- 46- لأنها لا تتطلب الحضور الشخصي للمشتري أو البائع للاتفاق.